المـركـز الإحـصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

ملامح الأداء الاقتصادي
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
2016

المحتويات

تقديم	4
أهم النتائج	6
القسم الأول: نظرة على أداء الاقتصاد العالمي والاقتصاد الإقليمي والآفاق المستقبلية	11
أولا: الأداء الاقتصادي العالمي	12
ثانيا: حركة السلع العالمية والتضخم	13
ثالثا: التطورات المالية والنقدية	14
رابعا: أداء اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	15
القسم الثاني: آفاق اقتصاد مجلس التعاون 2017 - 2018م	19
أولا: النمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	20
ثانيا: النمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة	21
ثالثا: النمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	22
رابعا: التضخم المتوقع في أسعار المستهلكين	23
خامسا: التغير المتوقع في الحساب الجاري	23
القسم الثالث: نظرة عامة على أداء اقتصاد مجلس التعاون في عام ٢٠١٦م	27
أولا: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	28
ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	36
ثالثا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	41
رابعا: الدخل القومي والادخار	43
خامسا: التضخم	44
سادسا: السكان والقوى العاملة	46
أ. السكان	46
ب. القوى العاملة	47
ت. العمالة في مجلس التعاون	51
ث. البطالة في دول مجلس التعاون	52
ج. توطين الوظائف	54
سابعا: القطاع المالي والنقدي	57
أ. التطور النقدي	57
ب. الائتمان المحلي والودائع البنكية	58
ت. أسواق المال في مجلس التعاون	61
ثامنا: قطاع المالية العامة	63
أ. الايرادات الحكومية	63
ب. الإنفاق الحكومي	66
تاسعا: القطاع الخارجي	68
أ. التجارة الخارجية	68
ب. الميزان التجاري	70
ت. التجارة البينية	70
ث. ميزان المدفوعات	71

تقديم

يأتي هذا التقرير ضمن جهود المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تعظيم الاستفادة من البيانات التي يتم جمعها من المصادر الاحصائية الرسمية لدى الدول الأعضاء، ويقوم المركز بإجراء تقارير ودراسات تحليلية متخصصة حول قطاعات اجتماعية واقتصادية ذات أهمية بالغة لراسمي السياسات ومتخذي القرارات تساهم في تحويل الرقم الإحصائي المجرد إلى معلومة مما ييسر على القيادات اتخاذ القرارات السليمة المستندة على الحقائق. وضمن هذا السياق، يسلط هذا التقرير الضوء على آخر التطورات في الاقتصاد الكلي على مستوى مجلس التعاون الخليجي للفترة 2011 – 2016م بشكل عام، والتطورات في عام 2016م بشكل خاص، مع استشراف آفاق واتجاهات اقتصاد مجلس التعاون في المستقبل القريب.

حيث يتطرق التقرير الى أبرز تطورات وآفاق الاقتصاد الكلي على المستوى الدولي والإقليمي والتي يتأثر بها وتؤثر على اقتصاد مجلس التعاون. ويقدم التقرير التوقعات التي أعدها المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لأداء اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة 2017–2018م والتي تشمل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة، والتضخم، والحساب الجاري من ميزان المدفوعات. كما يتناول التقرير بالتفصيل تطورات الاقتصاد الكلي في دول مجلس التعاون في عام 2016م من خلال عدد من المحاور الرئيسية من أبرزها النمو في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة والجارية، والتضخم في أسعار المستهلكين، والتجارة الخارجية والقطاع المالي والنقدي و ميزان المدفوعات و الاستثمار الأجنبي و تحويلات العاملين في دول المجلس، والمالية العامة وسوق العمل وتوطين الوظائف.

أهم النتائج

- تشير التوقعات التي أعدها المركز الاحصائي الخليجي لأداء اقتصاد دول مجلس التعاون للفترة 2017–2018م إلى تباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2017م ليصل إلى معدل 2.1%، متأثرا بتراجع الإنفاق العام و بتخفيضات انتاج النفط التي قامت بها دول المجلس.
- مع تنفيذ خطط إصلاح المالية العامة من خلال تحسين فعالية الإنفاق العام، و تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وبرامج تحفيز النمو في القطاعات غير النفطية، وما يتبعه من تحسن في بيئة الأعمال، فإن التوقعات تشير إلى تحسن النمو في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م ليصل إلى معدل 3.2%.
- حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لدول مجلس التعاون نموا بلغت نسبته 2.4% في عام 2016م.
- 3.1% نمو الاقتصاد العالمي في عام 2016م مقارنة بنسبة نمو قدرها 3.4% في العام 2015م، حيث حققت الاقتصادات المتقدمة في عام 2016م معدل نمو بلغ 1.7%، مقابل معدل نمو بلغت نسبته 4.1% في الدول الصاعدة والنامية.
- ارتفعت الأسعار العالمية للمواد الغذائية والمعادن بشكل ملحوظ مع الارتفاع النسبي لأسعار النفط الخام خلال الفترة أغسطس 2016 – فبراير 2017م، ففي حين ارتفعت أسعار النفط بحوالي 17.5% ارتفعت أسعار المعادن بحوالي 23.6% وأسعار المواد الغذائية بحوالي 4.3% لنفس الفترة.
- 3.6% و 3.7% النمو المتوقع في الاقتصاد العالمي في عام 2017 و 2018م على التوالي حيث من المتوقع استمرار النمو المرتفع في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مع التعافي التدريجي في اقتصادات الدول المتقدمة وارتفاع تدريجي في أسعار المواد الأولية.
- 53 دولار أمريكي للبرميل متوسط السعر المتوقع لخام برنت في عام 2018م**K**، وتتوقع مراكز الأبحاث المختصة بأن تظل الأسعار أقل عن مستويات تعادل الميزانيات العامة بالنسبة لمعظم البلدان المصدرة للنفط. مما يشير إلى أن أولويات السياسات الاقتصادية في الاعوام 2017 – 2018م في دول المجلس ستركز على تمويل العجز في الميزانية الحكومية.
- جاء اقتصاد دول مجلس التعاون في المرتبة الثانية عشر عالميا من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016م، حيث بلغ 1,356.3مليار دولار أمريكي.

- انخفض معدل التضخم السنوي بأسعار المستهلكين (باستثناء مجموعة السكن) خلال عامي 2015 و2016م ليبلغ نسبة 1.7% و1.6% على التوالي، تماشيا مع اتجاه التراجع في معدل التضخم خلال الفترة 2011–2016م.
- استطاعت دول مجلس التعاون التعامل مع تداعيات انخفاض أسعار النفط العالمية وذلك بفضل الفوائض المالية التي حققتها، خاصة في السنوات 2002 – 2013م، والتي تمت الاستفادة منها لتغطية انخفاض الإيرادات وتمويل الإنفاق الحكومي.
- تقوم دول مجلس التعاون بإصلاحات اقتصادية هيكلية ومراجعة شاملة للسياسات الاقتصادية، والبحث عن مصادر جديدة لتمويل مشاريع البنية التحتية.
- يتسم سوق العمل في دول مجلس التعاون بسمات مشتركة تجعله يواجه تحديات وصعوبات تتمثل في زيادة حجم العمالة الوافدة والارتفاع في معدلات البطالة بين المواطنين.
- 41.4% نسبة إجمالي القوى العاملة المواطنة (السكان المواطنون في القوى العاملة في دول المجلس) من إجمالي السكان المواطنين في سن العمل 15 سنة فأكثر في عام 2016م، حيث ارتفعت هذه النسبة من معدل 37.5% في عام 2011م.
- تفاوت معدلات البطالة للمواطنين بين دول مجلس التعاون خلال العام 2016م حيث تراوحت بين 1.0 % و12.1%. وتشير البيانات أيضا إلى وجود تباين في معدلات البطالة بين الذكور والإناث المواطنين، حيث تراوحت الفجوة بين الجنسين بين 28.8 نقطة مئوية لصالح الذكور في المملكة العربية السعودية و 0.2 نقطة مئوية في دولة قطر.
- بلغت نسبة توطين الوظائف في دول مجلس التعاون 31.5% في عام 2016 مقارنة بنسبة 33.6% في عام 2011م. ويعتبر توطين الوظائف من القرارات والسياسات التي أكد عليها المجلس الأعلى والتي عملت دول المجلس على تطبيقها بشكل تدريجي في القطاعين الحكومي والأهلي.
- تحتاج فكرة التوازن في التوظيف بين القطاعين الحكومي والأهلي في دول المجلس إلى مزيد من الجهد لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة.
- 1.0% معدل النمو في عرض النقد بمفهومه الضيق خلال عام 2016م وهو معدل أقل بكثير من معدلات النمو التي تحققت في العامين 2013م و2014م والتي بلغت 16.3% و14.6%. ويعزى التراجع في معدلات نمو السيولة المحلية في دول مجلس التعاون إلى تراجع الإنفاق العام متأثرا بانخفاض الايرادات النفطية.

- تراجع معدل نمو الائتمان المصرفي المحلي في جميع دول المجلس خلال عام 2016م مقارنة بالعام 2015م و مقارنة بمتوسط النمو خلال الأعوام 2012–2015م، حيث سجلت دولة قطر أعلى معدل لنمو الائتمان المصرفي المحلي خلال عام 2016م بلغ 12.6%، في حين بلغ أقل معدل نمو للائتمان المصرفي في عام 2016م في دولة الكويت بمعدل 1.4%.
- تباين في اتجاه النمو في الودائع البنكية خلال عام 2016م بين دول المجلس، ففي حين ارتفع النمو في دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت في عام 2016م مقارنة بالعام 2015م ليصل إلى 11.8% و 6.2% و 1.7% على التوالي، انخفض النمو في دول مجلس التعاون الأخرى. وبلغ أقل نمو في الودائع البنكية خلال عام 2016م في المملكة العربية السعودية بمعدل 0.8%.
- تحسن المؤشر العام لأسواق المال في دول مجلس التعاون تحسنا معتدلا خلال عام 2016م بعد التراجع الملحوظ خلال عام 2015م، مما يشير إلى تحسن ثقة المستثمرين. حيث حققت جميع أسواق المال في دول مجلس التعاون نموا خلال عام 2016م، تراوح بين معدل 12.1% في سوق دبي للأوراق المالية و 0.1% في سوق قطر للأوراق المالية (مقاسا بمعدل النمو في المؤشر العام للسوق).
- 32% و 28% تراجع قيمة التداول في أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون خلال الأعوام 2015م و 2016م، (باستثناء سوق الأوراق المالية في مملكة البحرين التي شهدت نموا في قيمة التداول في عام 2016م).
- انخفضت مساهمة الايرادات النفطية من 84.1% في عام 2010م إلى 60.4% في عام 2016م (بسبب تراجع الأسعار العالمية للنفط والتوسع النسبي في مصادر الايرادات غير النفطية)، مقابل نمو مساهمة الإيرادات غير النفطية في مجمل الإيرادات الحكومية لمجلس التعاون، من 15.9% في عام 2010م إلى 39.6% في عام 2016م.
- 12.9% معدل تراجع قيمة الصادرات لدول مجلس التعاون في العام 2016م، فمنذ منتصف العام 2014م سجلت صادرات دول المجلس تراجعا نتيجة للانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية. وبالمثل، انخفضت واردات دول المجلس في العام 2016م، حيث سجلت كل دول مجلس التعاون انخفاضا إجماليا في وارداتها بلغت نسبته 8.5%.
- 43.1 مليار دولار تقريبا قيمة العجز في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات لمجلس التعاون في عام 2016م وهو ما يعادل 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون بالأسعار الجارية. حيث أظهر الحساب الجاري في مجلس التعاون تراجعا خلال الفترة 2012–2016م،

وزادت حدة التراجع بصورة كبيرة في العامين 2015م و2016م حيث تحول الفائض الذي تحقق خلال السنوات 2012–2014م إلى عجز نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط. ومن أبرز العوامل التي أدت إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري لمجلس التعاون تراجع الفائض في ميزان السلع والنمو المستمر في حجم تحويلات العاملين إلى بلدانهم الأصلية.

- صافي الدخل الأولي في ميزان المدفوعات(الدخل من الاستثمارات والأصول المالية) يشكل تدفقا إلى داخل دول المجلس في عام 2016م في كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت، بينما يشكل تدفقا إلى خارج دول المجلس في كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر.
- تراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر لمجلس التعاون في عام 2016م (الأصول الأجنبية المملوكة من قبل دول مجلس التعاون خلال السنة مخصوما منه تملك المستثمرين الأجانب للأصول المحلية) ليصل إلى 13.3 مليار دولار في عام 2016م متراجعا من مستوى 22.5 مليار دولار في عام 2015م. في حين ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل مجلس التعاون في عام 2016م لتصل إلى 4.7 مليار دولار.
- تراجع صافي الاستثمار الأجنبي لمجلس التعاون في المحافظ خلال عامي 2015م و2016م (إجمالي تملك دول مجلس التعاون للأصول الأجنبية مخصوما منه تملك الأجانب للأصول المحلية في دول مجلس التعاون) من مستوى 37.0 مليار دولار في عام 2015م ليصل إلى 12.8 مليار دولار في عام 2016م.
- بلغ مجموع تحويلات العاملين الوافدين في مجلس التعاون الخليجي إلى بلدانهم الأصلية 111.5 مليار دولار في عام 2016م وهو ما يشكل 32.6% من مجموع تحويلات المهاجرين في العالم. و تشكل قيمة تحويلات العاملين الوافدين إلى خارج دول مجلس التعاون الخليجي ما يقارب 8.2 % من الناتج المحلي الإجمالي لكتلة دول المجلس بالأسعار الجارية في عام 2016م.
- 1.0%معدل نمو تحويلات العاملين إلى خارج مجلس التعاون في عام 2016م، وبلغ أعلى نمو في تحويلات العاملين خلال عام 2016م في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 6.0%. في حين تراجعت قيمة تحويلات العاملين في سلطنة عُمان بنسبة 6.5%.

القسم الأول

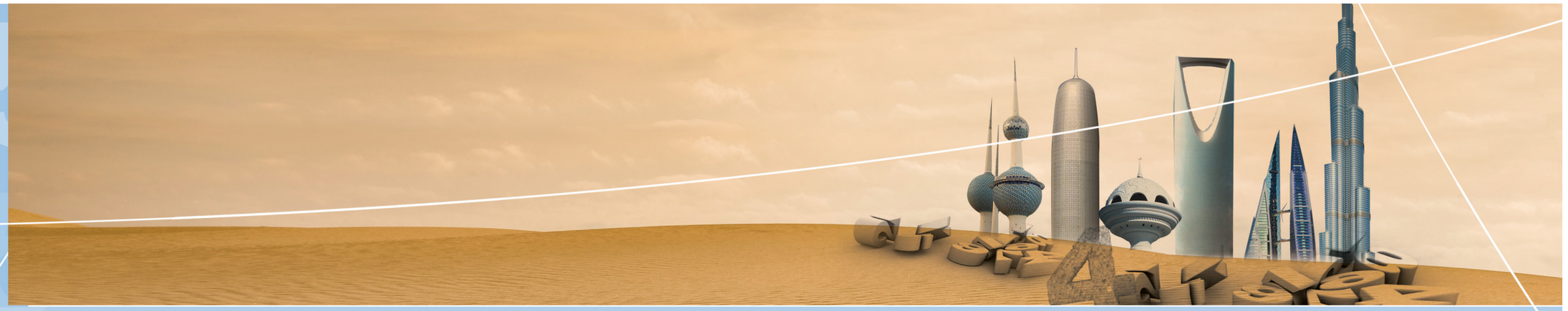

نظرة على أداء الاقتصاد العالمي
والاقتصاد الإقليمي والآفاق المستقبلية

أولا: الأداء الاقتصادي العالمي

بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة نحو 3.1% في العام 2016م، مقارنة بنسبة نمو قدرها 3.4% في العام 2015م (جدول 1). حيث حققت الاقتصادات المتقدمة معدل نمو بلغ 1.7% عام 2016م، مقابل معدل نمو بلغت نسبته 4.1% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وشهد منتصف العام 2016م تحسنا في أداء القطاع الصناعي والتجاري خاصة في الاقتصادات المتقدمة مما يتوقع أن يكون له أثرا ايجابيا على أداء الاقتصاد العالمي في العام 2017م. حيث من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.6% و 3.7% في عام 2017 و 2018م على التوالي. كما تشير التوقعات إلى استمرار النمو المرتفع في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مع التعافي التدريجي في اقتصادات الدول المتقدمة وارتفاع تدريجي في أسعار المواد الأولية وتزايد الإنفاق الاستثماري في القطاع الحكومي والخاص.

جدول1: أداء الاقتصاد العالمي في العامين2015م و 2016م والأداء المتوقع في العامين 2017م و 2018م، نسبة النمو (%)

	فعلي		متوقع	
الموضوع	2015م	2016م	2017م	2018م
الاقتصاد العالمي	3.4	3.1	3.6	3.7
الاقتصادات المتقدمة	2.1	1.7	2.2	2.0
الاقتصادات الصاعدة و النامية	4.2	4.1	4.6	4.9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2.6	5.1	2.2	3.2
التبادل التجاري للسلع والخدمات	2.8	2.4	4.2	4.0
أسعار النفط	47.2-	15.7-	17.4	0.2-
أسعار السلع الأولية -عدا الوقود	17.4-	1.9-	7.1	0.5
أسعار المستهلكين في الاقتصادات المتقدمة	0.3	0.8	1.7	1.7
أسعار المستهلكين في الاقتصادات الصاعدة والنامية*	4.7	4.4	4.2	4.4

ملاحظة: * عدا الارجنتين وفنزويلا
المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2017م

وارتفعت الثقة في أداء الاقتصاد الامريكي في النصف الثاني من عام 2016م، معززة بحجم الزيادة في الموجودات[1]. وشهدت منطقة اليورو نموا جيدا في الطلب الكلي خلال نفس الفترة، وعلى الرغم من حالة عدم اليقين في المملكة المتحدة بعد التصويت لصالح الانفصال عن الاتحاد الأوربي في يونيو 2016م، حافظ الاقتصاد العالمي على اتجاه النمو معززا بزيادة الإنفاق حيث ساهم ارتفاع قطاع الصادرات في تعزيز الأداء الجيد نسبيا للاقتصاد الياباني.

في المقابل، ظل الأداء الاقتصادي في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية متباينا. فقد حققت الصين نموا قدره 6.7% في 2016م، مقارنة بنمو قدره 6.9% في 2015م، وتباطأ أيضا النشاط الاقتصادي في الهند، حيث بلغت نسبة نموه 7.1% في العام 2016م مقارنة بنمو قدره 8.0% في 2015م. وظل أداء الاقتصاد البرازيلي ضعيفا ولم يتمكن من تجاوز الركود الذي يعاني منه منذ العام 2015م، فانخفض الناتج المحلي الإجمالي في العام 2016م بنسبة 3.6٪، مقارنة بنسبة انخفاض بلغت 3.9% في العام 2015م. فبجانب الأزمة السياسية، يعاني الاقتصاد البرازيلي من ارتفاع في الدين العام وارتفاع تكلفة خدمته بما يصل إلى 7.0% من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة التضخم بنسبة 10.5%[2].

ثانيا: حركة السلع العالمية والتضخم

شهد العام 2016م أدنى نمو لتجارة السلع الأولية من حيث الحجم منذ الأزمة المالية في العام 2008م، حيث ارتفعت بنسبة 1.3% فقط مقارنة بمتوسط النمو السنوي البالغ 4.7 % منذ عام 1980م. وعلى الرغم من الزيادة في حجم التجارة العالمية للبضائع، كما أوضحت منظمة التجارة العالمية، فإن قيمة الصادرات والواردات العالمية انخفضت بحوالي 3.3%، حيث بلغت قيمتها 15.5 ترليون دولار أمريكي في عام 2016م.

وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط بحوالي 15.7% في العام 2016م، إلا أنها ارتفعت بنسبة 20.0% في الفترة أغسطس 2016 – فبراير 2017م، بعد اتفاق دول منظمة أوبك

[1] ، تؤثر الموجودات (المخزون) على الناتج المحلي الإجمالي. فعندما يكون الإنتاج أكبر من الطلب يؤدي ذلك إلى تراكم الموجودات غير المباعة. وتراكم الموجودات يؤدي بدوره إلى تقليص الإنتاج. وتراكم الموجودات أو تقلصها يضاعف من الدورة الاقتصادية. وتتراكم الموجودات في أوقات الازدهار وتنخفض في أوقات الانكماش.
[2] مجلة الاكونومست، يناير 2017م

على خفض الإنتاج وتوقعات ارتفاع الطلب العالمي على النفط. وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا، واليابان، والولايات المتحدة بحوالي 19.0%. وينطبق هذا الاتجاه أيضا على أسعار المواد الغذائية والمنتجات الزراعية والمعادن. حيث تشير بيانات منظمة التجارة العالمية إلى أن أسعار المواد الغذائية والمنتجات الزراعية والمعادن شهدت انخفاضا إجماليا بلغت نسبته 2.2% في العام 2016م، غير أنه خلال الفترة أغسطس 2016 – فبراير 2017م، زادت أسعار المعادن بحوالي 23.6% معززة بارتفاع الاستثمار في القطاع العقاري في الصين وتوقعات تخفيض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفعت أسعار السلع الزراعية بحوالي 4.3% خاصة بعد انخفاض كمية المخزون من الحبوب والزيوت النباتية. وتشير التوقعات إلى تعافي تدريجي في أسعار النفط الخام، حيث من المتوقع أن ترتفع بنسبة 17.5% في عام 2017م وتستقر بعدها في العام 2018م. وبصورة موازية، تشير التوقعات إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية غير النفطية بنسبة 7.1% في عام 2017م.

وقد ساهمت الزيادة في أسعار السلع الأساسية خلال الفترة أغسطس 2016 – فبراير 2017م إلى ارتفاع في أسعار المستهلكين. حيث ارتفعت اسعار المستهلكين في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 0.8%، بالمقارنة بالعام 2015م والذي زادت الأسعار فيه بنسبة 0.3%. في المقابل، ارتفعت أسعار المستهلكين في الاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة تقل عن العام 2015م. حيث ارتفعت بنسبة بلغت 4.4% في العام 2016م، بالمقارنة بالعام 2015م والذي زادت الأسعار فيه بنسبة 4.7%. ومن المتوقع أن تحافظ أسعار المستهلكين على نفس الاتجاه خلال العامين 2017م و 2018م، حيث سترتفع بسرعة أقل نسبيا في الاقتصادات المتقدمة (بنسبة 1.7% سنويا) وبصورة أسرع نسبيا في الاقتصادات الصاعدة والنامية، بنسبة 4.2% سنويا (جدول 1).

ثالثا: التطورات المالية والنقدية

سجلت أسواق الأسهم في الاقتصادات المتقدمة مكاسب كبيرة في الأشهر الأخيرة من العام 2016م، وسط تعزيز ثقة المستهلكين والأداء الإيجابي للاقتصاد الكلي. وأثرت توقعات

ارتفاع الإنفاق الحكومي والإنفاق على البنية التحتية والاستثمار، وتحرير السياسات النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية على تحسن أداء الأسواق المالية نتيجة لذلك. وشهدت أسواق الأسهم في الأسواق الصاعدة والنامية نشاطا متزايدا منذ أغسطس 2016م.

وانخفضت قيمة بعض عملات الأسواق الصاعدة في الأشهر الأخيرة -أبرزها الليرة التركية، وبدرجة أقل، الرينغيت الماليزية، وتحسنت قيمة البيزو المكسيكي بعد الإنخفاض الحاد الذي شهدته بعد نتائج الانتخابات الأمريكية.

رابعا: أداء اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كان لاستمرار ضعف أسعار النفط والعوامل الجيوسياسية أثرا سلبيا على الأداء الاقتصادي في الشرق الأوسط خلال عام 2016م. حيث أدت أجواء عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط، واستمرار الصراع في نزوح كبير للأفراد وخسائر بالغة في الأرواح، إلى خسائر اقتصادية شملت تدمير للبنى التحتية وضعف في الخدمات الأساسية المقدمة، وإعاقة التبادل التجاري والنشاط الاستثماري، وزيادة الضغط على الموارد المالية، وخسارة في أداء قطاعات اقتصادية رئيسية وخاصة قطاع السياحة، وأضرارا امتدت آثارها على المستوى الإقليمي والعالمي.

فضلا عن ذلك، لا تزال اقتصاديات دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط وغير المصدرة للنفط تتأثر بتطورات أسعار النفط العالمية، وبالتالي ستتأثر بمدى التزام الدول باتفاقية خفض الإنتاج النفطي من منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) والمصدرين من خارج أوبك، علما بأنه قد تم تمديد الاتفاق إلى مارس 2018م. وعلاوة على ذلك، سيكون لإنتاج النفط غير التقليدي مثل النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية والنفط الرملي في كندا دورا في تحديد مسار أسعار النفط وما ينطوي عليه من تداعيات على ايرادات دول الشرق الأوسط. وتشير آخر توقعات معظم مراكز الأبحاث الدولية أن تظل الأسعار أقل عن مستويات تعادل الميزانيات بالنسبة لمعظم البلدان المصدرة للنفط (يتوقع أن يكون متوسط سعر برنت 53

دولار للبرميل في عام 2018م) وهذا يعني بأن أولويات السياسات الاقتصادية في الاعوام 2017 - 2018م ستركز على أدوات تمويل العجز في الميزانيات الحكومية (جدول 2).

جدول 2: سعر تعادل الإنفاق الحكومي للدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دولار أمريكي للبرميل الواحد)

الدولة	المتوسط				متوقع	
	2013 - 2000	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	...	135.0	107.0	93.0	65.0	63.0
البحرين	69.0	103.0	119.0	106.0	101.0	98.0
إيران	54.0	100.0	60.0	73.0	51.0	59.0
العراق	...	101.0	59.0	46.0	54.0	57.0
الكويت	...	54.0	47.0	46.0	49.0	50.0
ليبيا	52.0	206.0	200.0	213.0	71.0	91.0
عمان	...	94.0	100.0	80.0	79.0	79.0
قطر	43.0	56.0	54.0	55.0	53.0	55.0
السعودية	...	106.0	94.0	94.0	84.0	74.0
الإمارات	36.0	79.0	59.0	59.0	67.0	59.0

المصدر: صندوق النقد الدولي

مقابل تلك التحديات، هناك فرص سانحة للدول النفطية لإيجاد مصادر تمويل بديلة لمشاريعها التنموية من خلال بيع السندات والخصخصة والاكتتاب العام. وهناك أيضا اهتمام متزايد لبناء شراكات بين القطاعين العام والخاص، ويتم حاليا وضع التشريعات اللازمة لدعم مثل هذه السياسات.

أدت الاستثمارات الموجهة لإعادة بناء ما دمرته الحرب وعودة ضخ النفط إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق بحوالي 11.0% في العام 2016م، وتم ذلك على الرغم من الانخفاض الكبير في أسعار النفط والظروف السياسية التي يمر بها العراق. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع الإنتاج الاقتصادي في جمهورية إيران الإسلامية بنسبة 5.0% في العام 2016م نتيجة انتعاش قطاع الزراعة، وقطاع السيارات، والتجارة والنقل. واستفادت البلدان المستوردة للنفط، مثل مصر والأردن، من انخفاض أسعار النفط. فأدى انخفاض تكلفة استيراد الطاقة إلى الحد من عجز حساباتها الجارية، والتضخم، وتكاليف دعم

الوقود. ولكن مقابل ذلك، أدى انخفاض أسعار النفط إلى آثار سلبية غير مباشرة على البلدان المستوردة للنفط بسبب ارتباط اقتصاداتها بشكل كبير بالدول المصدرة للنفط مثل دول مجلس التعاون. فأدى انخفاض الإيرادات النفطية إلى تراجع التحويلات المالية لمواطنيها العاملين في دول مجلس التعاون. وحقق الاقتصاد المصري نمو اقتصاديا بلغ 4.0% في 2016م محافظا على نسبة النمو التي حققها في العام 2015م، مع تباطؤ في نمو القطاع السياحي (جدول 3). بالإضافة إلى ذلك، حقق الاقتصاد في المملكة المغربية نموا بحوالي 1.0% في عام 2016م، ولم يتعافى من انكماش القطاع الزراعي نتيجة الجفاف. ولا يزالا الاقتصاد اليمني والاقتصاد الليبي في حالة انحسار وركود بسبب الظروف السياسية. وتراجع الناتج المحلي الإجمالي في اليمن بنسبة 10.0% والليبي بنسبة 4.0% في العام 2016م.

جدول 3: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (%)

الدولة	المتوسط				متوقع	
	2013 - 2000	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	4.0	4.0	4.0	4.0	1.0	1.0
إيران	4.0	4.0	2.0-	5.0	3.0	4.0
العراق	12.0	1.0	5.0	10.0	3.0-	3.0
ليبيا	...	48.0-	7-	4.0-	5.4	3.0
اليمن	3.0	0.0	28.0-	10.0-	5.0	14.0
جيبوتي	4.0	6.0	7.0	7.0	7.0	7.0
مصر	4.0	3.0	4.0	4.0	4.0	4.0
الاردن	5.0	3.0	2.0	2.0	2.0	3.0
لبنان	4.0	2.0	1.0	1.0	2.0	2.0
موريتانيا	5.0	6.0	1.0	2.0	4.0	3.0
المغرب	5.0	3.0	5.0	1.0	4.0	4.0
السودان	5.0	2.0	5.0	3.0	4.0	4.0
تونس	4.0	2.0	1.0	1.0	3.0	3.0

المصدر: صندوق النقد الدولي

القسم الثاني

آفاق اقتصاد مجلس التعاون 2017 – 2018م

أولا: النمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

تشير التوقعات التي أعدها المركز الإحصائي الخليجي لأداء اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة 2017-2018م إلى تباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2017م متأثرا بتراجع الإنفاق العام، وبتخفيضات إنتاج النفط التي قامت بها دول المجلس في إطار اتفاق منظمة أوبك. حيث من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي ليصل إلى معدل 2.1% في عام 2017م.

شكل 1: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الثابتة (%)

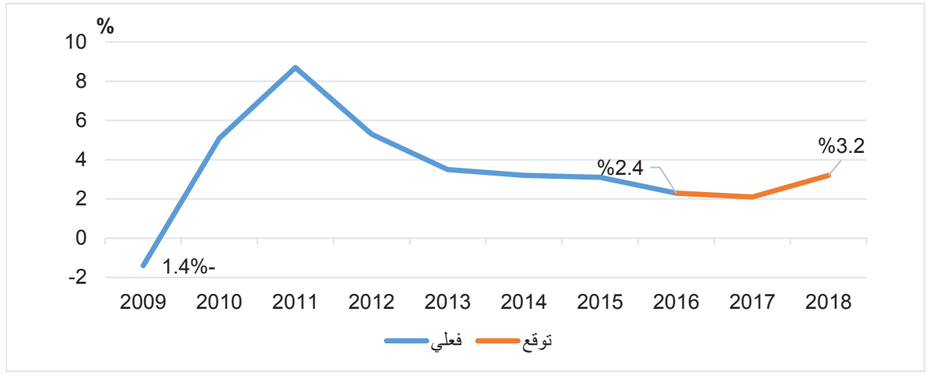

ويشكل الإنفاق العام، وخاصة الإنفاق الجاري أهم محددات النمو في اقتصاد دول مجلس التعاون في المدى القصير نظرا لإعتماد أنشطة القطاع الخاص على الخدمات والمشاريع الحكومية. ومع تنفيذ خطط إصلاح الموازنات الحكومية من خلال تحسين فعالية الإنفاق العام، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وبرامج تحفيز النمو في القطاعات غير النفطية وما يتبعه من تحسن في بيئة الأعمال فإن التوقعات تشير إلى تحسن النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2018م ليصل إلى معدل 3.2% (شكل 1).

ومن المخاطر التي تحيط بالنمو في اقتصاد مجلس التعاون التأخير في تنفيذ الاصلاحات الهيكلية في المالية العامة وارتفاع أسعار الفائدة نتيجة تنامي الدين العام، مما قد يؤثر سلبا في نمو الاستهلاك والاستثمار للقطاع الأهلي. كما أن النمو المتوقع في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وما قد يترتب عليه من تشديد للسياسة النقدية سيسهم في اتجاه ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة كلفة الدين العام لمجلس التعاون، نظرا لارتباط أسعار صرف العملات الوطنية لدول مجلس التعاون بالدولار الأمريكي.

ثانيا: النمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة

كما تشير توقعات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون إلى تحسن تدريجي في معدل نمو القطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة في مجلس التعاون ليرتفع من معدل 2.5% في عام 2016م إلى معدلات 2.7% و 4.6% في عامي 2017 و 2018م على التوالي (شكل 2). حيث سيتأثر النمو في القطاعات غير النفطية بسرعة تنفيذ برامج التنويع الاقتصادي التي أعلنتها دول المجلس. وبشكل عام فإن القطاعات التي يتوقع أن تقود النمو في القطاعات غير النفطية في المدى القصير هي قطاعات النقل والتخزين و الوساطة المالية والصناعات التحويلية و التشييد.

شكل 2: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الثابتة (%)

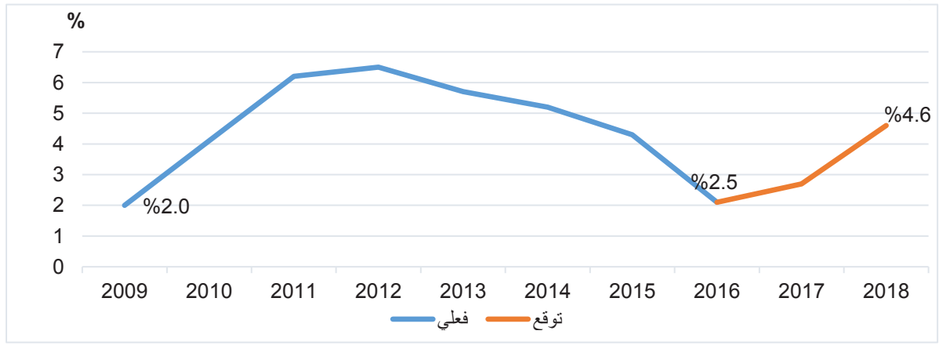

ثالثا: النمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

وبالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فإن التوقعات تشير إلى تحول في إتجاه النمو من نمو سلبي في الأعوام 2015م و 2016م إلى نمو إيجابي بنسبة 4.5% في عام 2017م وبنسبة 6% في عام 2018م، نظرا للتحسن التدريجي المتوقع في أسعار النفط خلال عام 2017م و 2018م من جهة، وزيادة قيمة الإنتاج غير النفطي من جهة أخرى (شكل 3).

شكل 3: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الجارية (%)

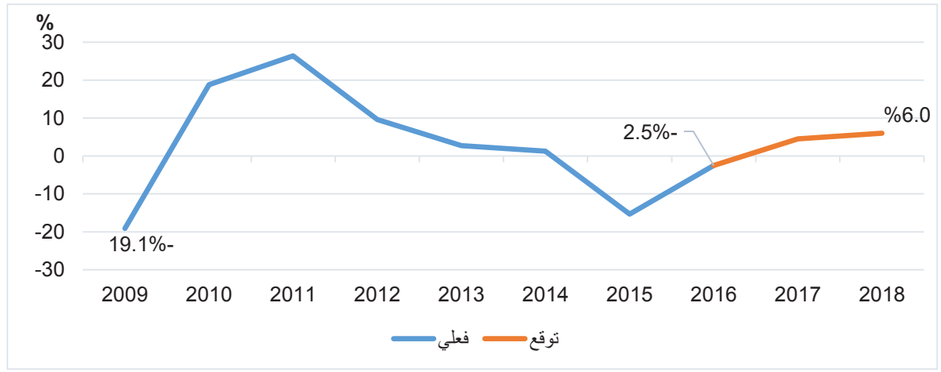

وحسب توقعات المختصين في أسواق السلع الأولية، فمن المؤمل أن يتحسن سعر النفط في عام 2017م بنسبة 18% عن مستواه في عام 2016م. ويوضح شكل 4 السعر المتوقع لخام برنت للعامين 2017م و 2018م.

شكل 4: متوسط سعر نفط برنت خلال الفترة 2012–2018م (دولار أمريكي للبرميل)

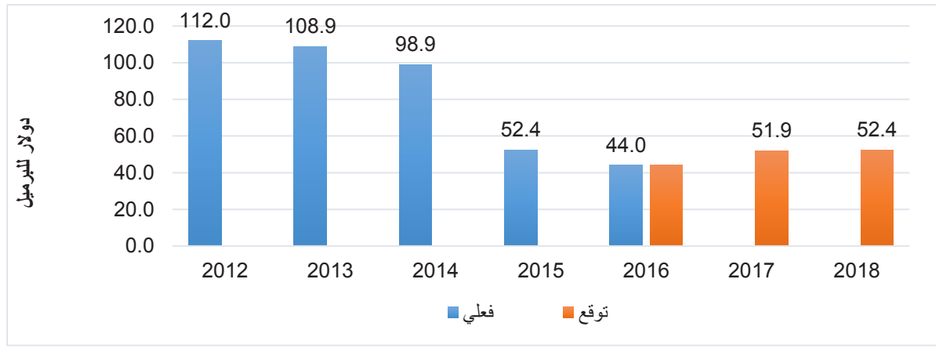

المصدر: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و وحدة الاستخبارات الاقتصادية بمجلة الإكنومست.

رابعا: التضخم المتوقع في أسعار المستهلكين

وبالنسبة إلى أسعار السلع والخدمات (باستثناء مجموعة السكن)، فمن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم الخليجي العام في أسعار المستهلكين من 1.6% في 2016م، إلى 2.2% في 2017م، والى 2.5% في 2018م، نتيجة لاجراءات تخفيض الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وارتفاع أسعار الفائدة لدى البنوك المحلية في دول المجلس. كما أن التوقعات الدولية تشير إلى استقرار سعر صرف الدولار الأمريكي مع العملات الرئيسية مما يقلل مخاطر التضخم المستورد إلى دول مجلس التعاون، نظراً لارتباط العملات الوطنية لدول المجلس بالدولار الأمريكي.

شكل 5: التضخم في أسعار المستهلكين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (باستثناء مجموعة السكن) (%)

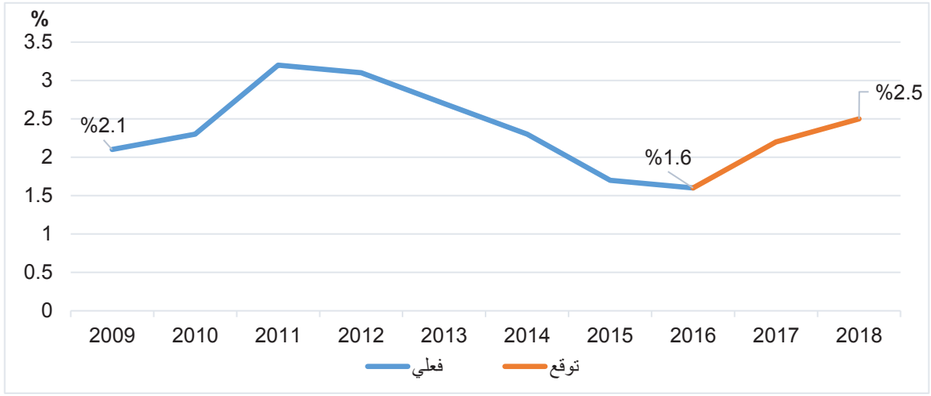

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

خامسا: التغير المتوقع في الحساب الجاري

من المتوقع أن يتحسن الحساب الجاري (من ميزان المدفوعات) تحسنا ملموسا ليتحول العجز في عام 2016م والبالغ 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون بالأسعار الجارية إلى فائض بنسبة 2.4% و 6.8% خلال عام 2017م و 2018م.

حيث سيؤدي التحسن التدريجي في أسعار النفط إلى ارتفاع الصادرات السلعية (المرتبطة بشكل كبير بأسعار النفط والغاز). كما ستؤدي جهود التنويع الاقتصادي التي تبذلها دول مجلس التعاون إلى تحسن ميزان الخدمات وميزان الدخل الأولي (صافي الدخل من الاستثمارات والأصول المالية). غير أنه من المتوقع أيضا أن تحافظ تحويلات العاملين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية على معدلات النمو المرتفعة التي حققتها خلال الفترة 2012-2016م، الأمر الذي يؤدي دون تزايد الفائض في الحساب الجاري لمجلس التعاون نتيجة تحسن أسعار النفط وتحسن الإنتاج في القطاعات غير النفطية.

شكل 6: الحساب الجاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) (%)

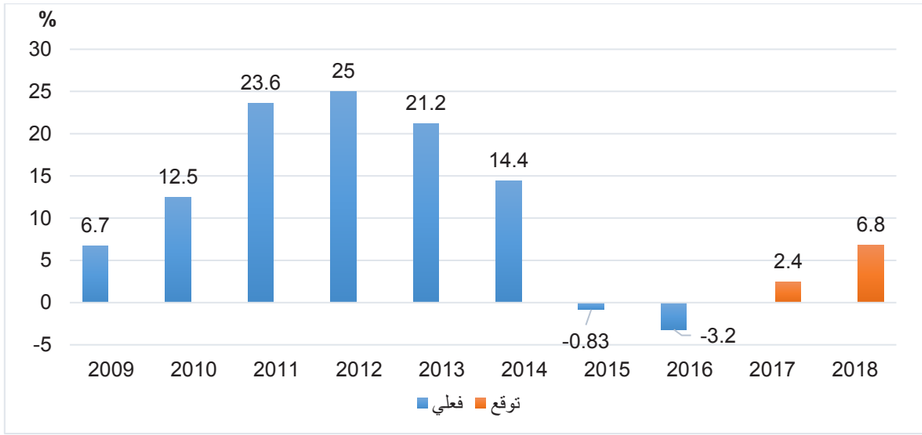

القسم الثالث

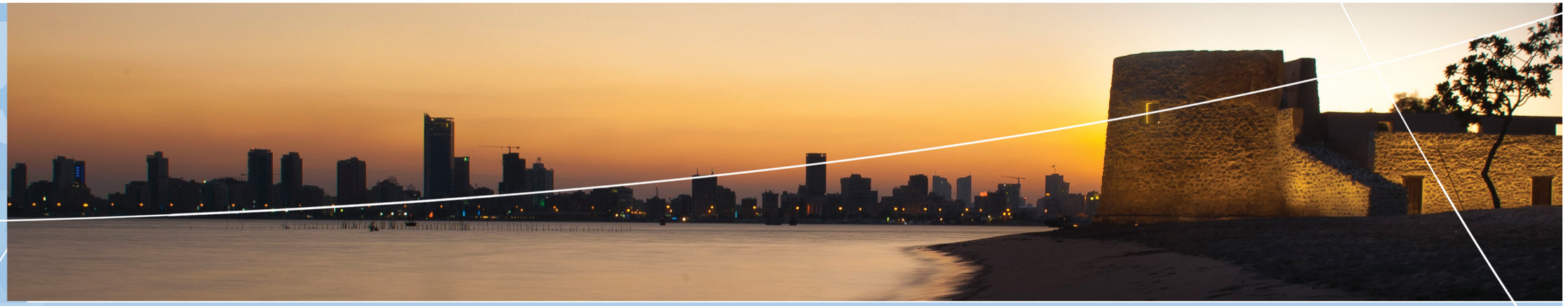

نظرة عامة على أداء اقتصاد مجلس
التعاون في عام 2016م

أولا: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

جاء اقتصاد دول مجلس التعاون في المرتبة الثانية عشر عالمياً من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام 2016م. حيث بلغ 1,356.3 مليار دولار أمريكي مقابل 1,391.4 مليار دولار أمريكي عام 2015م، متراجعاً بنسبة 2.5%، ولكنها نسبة تقل بكثير عن نسبة التراجع البالغة 15.3% في عام 2015م، وذلك نتيجة للتراجع في أسعار النفط بنسبة اقل خلال 2016م مقارنة بعام 2015م (شكل 7). وباستثناء مملكة البحرين التي حققت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ 3.4%، فإن جميع دول المجلس الأخرى شهدت انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام 2016م، حيث تراوح الانكماش بين 7.4% في دولة قطر و1.2% في المملكة العربية السعودية.

شكل 7: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي) ومعدل النمو السنوي (%) للفترة 2012 – 2016م (%)

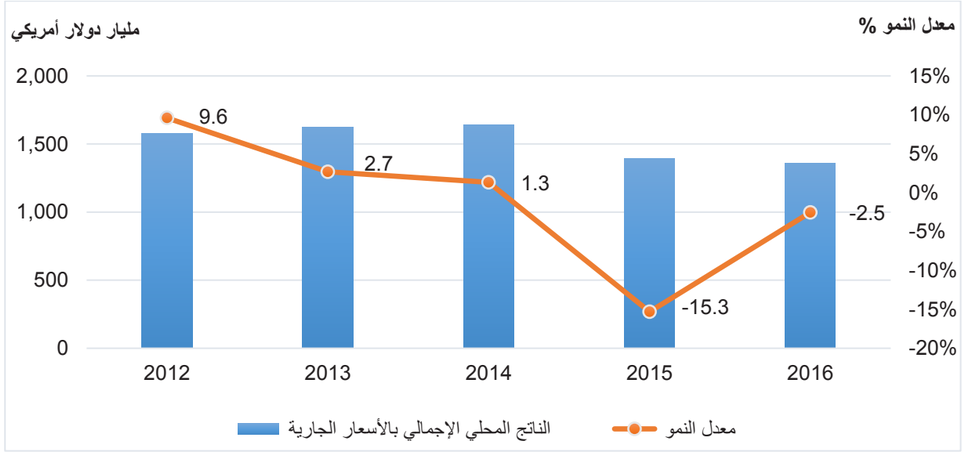

وقد شهد القطاع النفطي نتيجة لانخفاض أسعار النفط تراجعاً ملحوظاً على مستوى مجلس التعاون بمعدل 17.7% خلال عام 2016م، حيث بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع ما مقداره 308.3 مليار دولار أمريكي مقابل 374.6 مليار دولار أمريكي في عام 2015م.

وانخفضت مساهمة هذا القطاع بالناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ما نسبته 22.7% في عام 2016م، مقارنة بما نسبته 26.9% في عام 2015م (جدول 4).

جدول 4: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي) ومعدل النمو (%) حسب القطاع الاقتصادي خلال الفترة 2012–2016م

القطاع الاقتصادي	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع النفطي*(مليار دولار امريكي)	763.1	737.8	688.1	374.6	308.3
معدل النمو (%)	9.3	3.3-	6.7-	45.6-	17.7-
القطاع غير النفطي (مليار دولار امريكي)	827.2	893.6	965.5	1,020.9	1,048.3
معدل النمو (%)	9.9	8.0	8.1	5.7	2.7
صافي الضرائب على المنتجات (مليار دولار أمريكي)	11.2-	10.2-	10.7-	4.0-	0.2-
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	1,579.1	1,621.3	1,642.9	1,391.4	1,356.3
معدل النمو (%)	9.6	2.7	1.3	15.3-	2.5-

* القطاع النفطي: يشمل استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة

وبالمقابل شهدت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي نمواً بالأسعار الجارية في عام 2016م بنسبة 2.7% لتصل إلى 1,048.3 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 1,020.9مليار دولار أمريكي خلال عام 2015م. وحققت جميع الأنشطة الاقتصادية ضمن القطاع غير النفطي باستثناء قطاع الصناعة التحويلية والتعدين والمحاجر معدلات نمو إيجابية خلال عام 2016م (جدول 5). وعلى صعيد اهم الأنشطة الاقتصادية فقد سجلت الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية نمواً وصل إلى 5.8%، حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذا النشاط من 120.7 مليار دولار أمريكي عام 2015م لتصل إلى 127.7 مليار دولار أمريكي عام 2016م، وكذلك نمت أنشطة الوساطة المالية والتأمين بمعدل بلغ 3.6%، حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذا النشاط من 103.2 مليار دولار أمريكي عام 2015م لتصل إلى 106.9 مليار دولار أمريكي في عام 2016م. هذا، وحقق كلا من نشاط الاتصالات والنقل والتخزين في عام 2016م نموا بلغت نسبته 3.4%، وسجل نشاط التشييد والبناء ونشاط الإدارة العامة والدفاع نمواً بلغت نسبته 3.2% لكل منهما في عام 2016م. ومن الجدير بالذكر ان نشاط

الصناعات التحويلية تراجع بنسبة 1.1%في عام 2016م، حيث بلغت القيمة المضافة لهذا النشاط 150.2 مليار دولار أمريكي في عام 2016م مقابل 151.9 مليار دولار أمريكي في عام 2015م.

جدول 5: معدل النمو (%) حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية على مستوى مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2012–2016م.

الأنشطة الاقتصادية	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة	4.1	5.5	4.8	2.0	2.1
التعدين والمحاجر	9.3	3.3-	6.7-	45.3-	17.5-
الصناعات التحويلية	9.7	2.6	5.9	2.6-	1.1-
التشييد	5.1	9.7	11.8	6.9	3.2
تجارة الجملة والتجزئة، الفنادق والمطاعم	8.8	10.8	8.0	3.6	1.0
النقل والتخزين والاتصالات	6.2	5.6	6.9	5.2	3.4
الوساطة المالية	7.8	10.1	9.7	6.0	3.6
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	14.1	12.4	9.1	6.7	5.8
الإدارة العامة والدفاع، والضمان الاجتماعي الإجباري	13.3	7.2	6.6	15.2	3.2
أخرى	17.5	14.4	11.1	18.2	11.6
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	9.6	2.7	1.3	15.3-	2.5-

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة النسبية في مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي تمت نتيجة انهيار أسعار النفط منذ منتصف العام 2014م بشكل أساسي، وبفضل السياسات الحكومية التي اتخذتها دول المجلس لتعزيز التنويع الاقتصادي ولمواجهة التحديات الاقتصادية المرتبطة بتغيرات أسعار النفط العالمية، حيث انخفضت مساهمة القطاع النفطي (يشمل استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) من 48.3 % في عام 2012م لتصل إلى 22.7% في عام 2016م مقابل زيادة مساهمة باقي الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 51.7% في عام 2012م إلى ما نسبته 77.3% في عام 2016م (شكل 8).

شكل 8: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية (%) ومعدل النمو (%) للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مستوى مجلس التعاون خلال الفترة 2012–2016م.

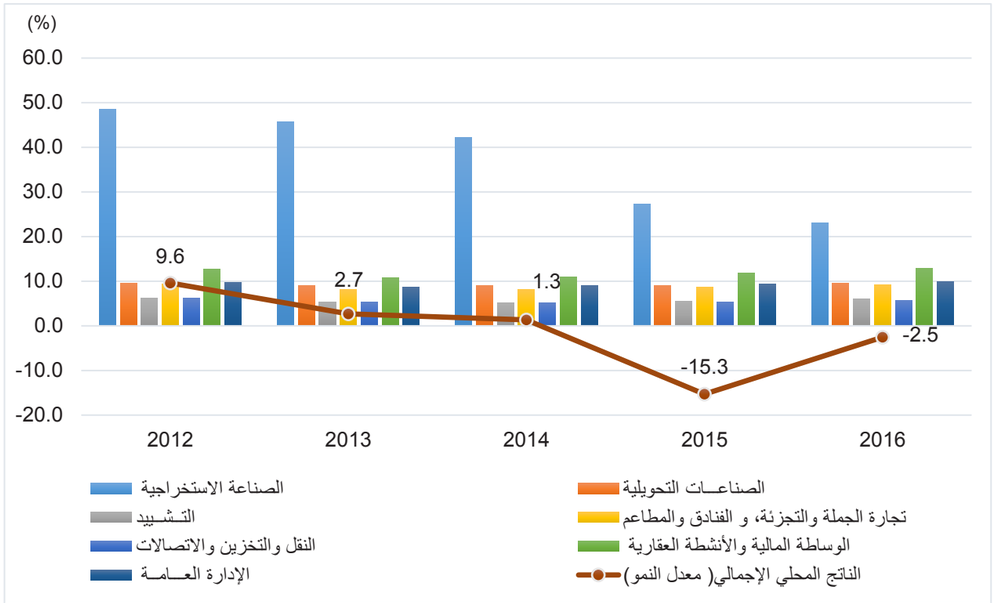

ويبين جدول 6 المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى مجلس التعاون الخليجي.

جدول 6: المساهمة النسبية (%) لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2012–2016م

النشاط الإقتصادي	2012	2013	2014	2015	2016
التعدين والمحاجر	48.6	45.8	42.1	27.2	23.0
الصناعات التحويلية	9.1	9.1	9.5	10.9	11.1
التشييد والبناء	5.1	5.4	6.0	7.6	8.0
تجارة الجملة والتجزئة، والفنادق والمطاعم	8.1	8.7	9.3	11.4	11.8
النقل والتخزين والاتصالات	5.2	5.4	5.7	7.1	7.5
الوساطة المالية والأنشطة العقارية	10.9	11.9	12.8	16.1	17.3
الإدارة العامة والدفاع	5.1	5.5	5.9	7.4	7.9

وعلى مستوى دول المجلس حققت مملكة البحرين في عام 2016م نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة بلغت 3.4%، وسجلت باقي دول المجلس معدلات تراجع للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبلغ أعلى معدل تراجع في دولة قطر بما نسبته 7.4%، تلتها كلا من دولة الكويت وسلطنة عمان بمعدلات تراجع بلغت 4.2% و3.0% على التوالي.

وسجلت دولة الإمارات العربية المتحدة تراجعاً بمعدل 2.6%، بينما تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في المملكة العربية السعودية بمعدل 1.2% في عام 2016م (جدول 7 وشكل 9).

جدول 7: المساهمة النسبية (%) لدول مجلس التعاون الخليجي في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية على مستوى مجلس التعاون خلال الفترة 2012–2016م

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016
الإمارات	23.7	24.1	24.5	25.7	25.7
البحرين	1.9	2.0	2.0	2.2	2.4
السعودية	46.6	46.1	46.0	47.0	47.7
عمان	4.9	4.9	4.9	5.0	4.9
قطر	11.8	12.3	12.6	11.8	11.2
الكويت	11.0	10.7	9.9	8.2	8.1

شكل 9: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي) ومعدل النمو السنوي (%) في دول مجلس التعاون خلال الفترة (2012–2016م)

ومن حيث مكونات الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تشير البيانات إلى أن حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي وصل إلى ما قيمته 913.4 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016م مقارنة بـ 922.0 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، متراجعاً بذلك بما نسبته 0.9%، وقد ساهم هذا الإنفاق بما نسبته 67.3% من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2016م (جدول 8).

ويمثل الإنفاق الاستهلاكي الحكومي ما نسبته 33.3% من قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي، حيث بلغ 304.1 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، متراجعاً بذلك بنسبة 7.9% عن عام 2015م، وارتفع الاستهلاك النهائي الخاص على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2016م ليصل إلى ما قيمته 609.3 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 591.8 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، مرتفعاً بذلك بما نسبته 3.0% في عام 2016م.

جدول8: قيمة بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي على مستوى مجلس التعاون (مليار دولار أمريكي) خلال الفترة 2012–2016م.

بنود الإنفاق	2012	2013	2014	2015	2016
الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية	509.5	543.1	592.4	591.8	609.3
الإنفاق على الاستهلاك النهائي للحكومة العامة	252.3	291.7	330.3	330.2	304.1
إجمالي تكوين راس المال	378.4	383.1	420.1	441.3	417.9
الصادرات من السلع والخدمات	1,128.0	1,132.4	1,086.6	788.5	735.2
الواردات من السلع والخدمات	689.1	729.1	786.4	760.4	710.2
الناتج المحلي الإجمالي	**1,579.1**	**1,621.3**	**1,642.9**	**1,391.4**	**1,356.3**

وفيما يتعلق بإجمالي تكوين رأس المال (يشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالإضافة إلى التغير في المخزون) فقد تراجع ايضاً خلال عام 2016م بما نسبته 5.3%، حيث وصل إلى ما قيمته 417.9 مليار دولار أمريكي في 2016م، مقابل ما قيمته 441.3 مليار دولار أمريكي

في عام 2015م، وساهم إجمالي تكوين رأس المال بما نسبته 30.8% من إجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2016م.

وانخفضت قيمة صافي الصادرات من السلع والخدمات (الصادرات من السلع والخدمات ناقصا الواردات من السلع والخدمات) خلال عام 2016م متأثرة بانخفاض أسعار النفط العالمية لتصل إلى 25.0 مليار دولار أمريكي مقابل ما قيمته 28.1 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، ويعتبر هذا الانخفاض بسيط نسبياً مقارنة بما كانت عليه في عام 2014م، حيث بلغت قيمة صافي الصادرات من السلع والخدمات 300.2 مليار دولار أمريكي.

وفي عام 2016م انخفضت قيمة الصادرات من السلع والخدمات بما نسبته 6.8% متأثرة بالانخفاض في أسعار النفط العالمية لتصل إلى ما قيمته 735.2 مليار دولار أمريكي، وكذلك انخفضت قيمة الواردات من السلع والخدمات بنسبة 6.6% لتصل إلى ما قيمته 710.2 مليار دولار أمريكي (شكل 10).

ونتيجة لذلك فقد انخفضت المساهمة النسبية للصادرات من السلع والخدمات خلال عام 2016م لتصل إلى ما نسبته 54.2% من إجمالي قيمة الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بما نسبته 56.7% في عام 2015م. بينما زادت المساهمة النسبية للواردات من السلع والخدمات بالقيمة المطلقة وبلغت نسبتها 52.4% في عام 2016م، مقارنة بـ 54.6% خلال عام 2015م[3].

[3] الواردات من السلع والخدمات تساهم سلباً في قيمة الناتج المحلي الاجمالي، وعليه فإن سالب 52.4% أكبر من سالب 54.6%.

شكل **10**: المساهمة النسبية (%) حسب بنود الإنفاق ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%) خلال الفترة **2012–2016م**.

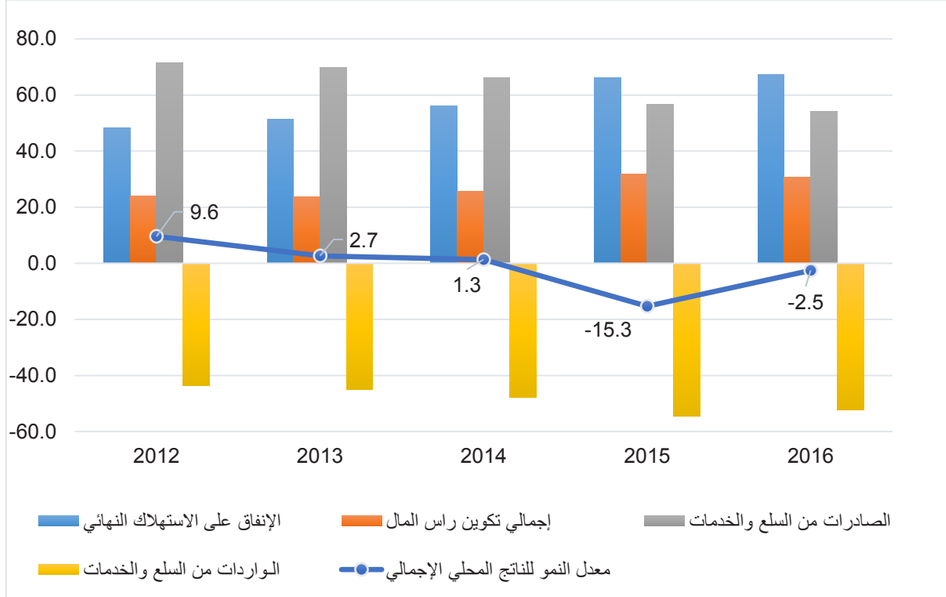

ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

تعتبر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الاسعار الثابته للعام 2010م) هي أساس عملية التحليل الاقتصادي، حيث أنها تعكس النمو الحقيقي في الاقتصاد وذلك بالاهتمام بالكميات الفعلية للإنتاج وباستبعاد أثر ارتفاع الأسعار.

وفي هذا الجانب، حققت دول مجلس التعاون الخليجي نمواً إيجابياً خلال الفترة 2012-2016م، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ما نسبته 2.4% في عام 2016م، مقارنة بمعدل نمو بلغ 3.1% في عام 2015م (جدول 9). ووصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لمجلس التعاون الخليجي إلى ما قيمته 1,478.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016م مقارنة بـ 1,444.6 مليار دولار أمريكي في عام 2015م.

جدول **9**: معدل النمو (%) للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (عام **2010** = **100**) في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة **2012–2016م**.

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016
الإمارات	5.1	5.8	3.3	3.8	3.0
البحرين	3.7	5.4	4.4	2.9	3.2
السعودية	5.4	2.7	3.7	4.1	1.7
عمان	9.1	5.3	1.2	4.7	5.4
قطر	4.7	4.4	4.0	3.6	2.2
الكويت	5.1	0.2 -	0.2	4.9 -	2.0
مجلس التعاون	5.4	3.5	3.1	3.1	2.4

وعلى مستوى دول المجلس فقد حققت سلطنة عمان أعلى معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2016م بنسبة 5.4%، تلتها مملكة البحرين بنسبة 3.2%، بينما حققت المملكة العربية السعودية أقل معدل نمو بالأسعار الثابتة بمعدل 1.7% (شكل 11).

شكل **11**: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (**2010**=**100**)، مليار دولار أمريكي، ومعدل النمو (%) على مستوى مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة **2012–2016م**.

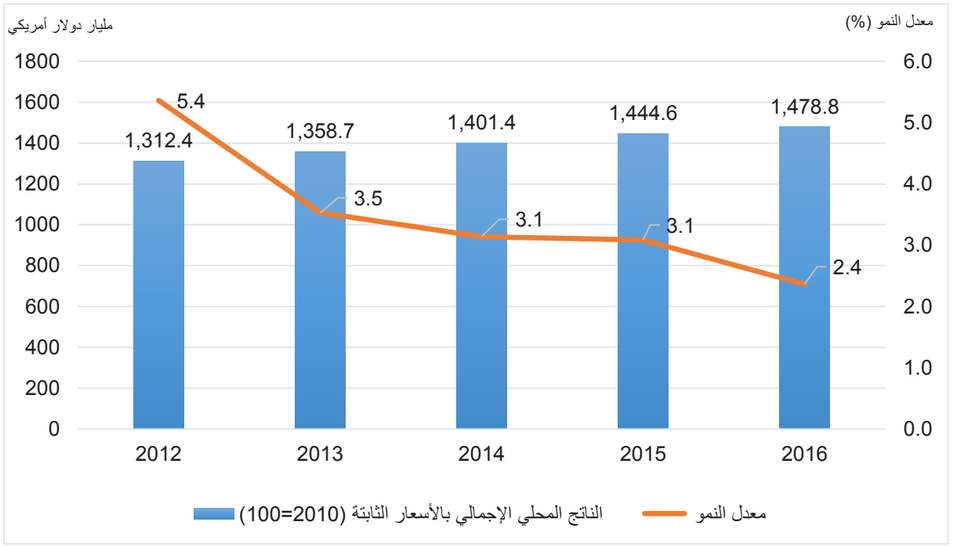

ويبين الشكل 12 قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة (عام 2010م = 100) على مستوى مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2012-2016م)، وكذلك مخفض الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة، حيث يظهر كيفية تأثير انخفاض الأسعار على مستويات الناتج المحلي بالأسعار الجارية وبالتالي تراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة.

شكل 12: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة (عام 2010 = 100) والمخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي على مستوى مجلس التعاون الخليجي، 2012–2016م

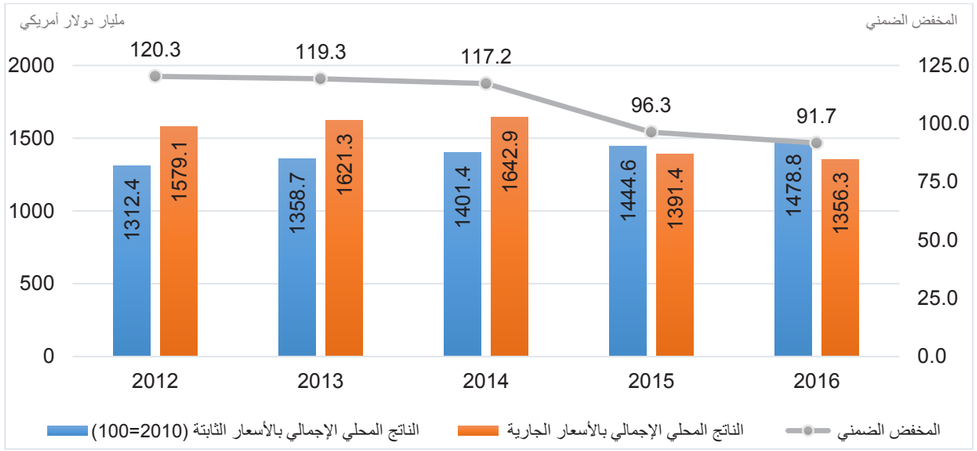

وعلى عكس التقديرات بالأسعار الجارية التي تعكس التغيرات السعرية فقد شهد القطاع النفطي نمواً موجباً بالأسعار الثابتة (2010م = 100) على مستوى مجلس التعاون الخليجي بمعدل 2.3% خلال عام 2016م، حيث بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع ما مقداره 581.8 مليار دولار أمريكي مقابل 568.7 مليار دولار أمريكي في عام 2015م (جدول 10).

ومن الملاحظ في هذا الجانب أن القطاع النفطي يشكل أهمية كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، حيث ساهم هذا القطاع بالمتوسط بما نسبته 39.4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م = 100) لمجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

جدول 10: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (عام 2010 = 100) ومعدل النمو (%) لمجلس التعاون الخليجي حسب القطاع النفطي وغير النفطي، 2012–2016م.

القطاع الاقتصادي	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع النفطي*(مليار دولار امريكي)	556.5	554.8	555.4	568.7	581.8
معدل النمو (%)	4.6	0.3-	0.1	2.4	2.3
القطاع غير النفطي (مليار دولار امريكي)	765.1	812.5	855.8	883.1	900.2
معدل النمو (%)	6.0	6.2	5.3	3.2	1.9
صافي الضرائب على المنتجات (مليار دولار أمريكي)	9.2-	8.6-	9.8-	7.2-	3.1-
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار امريكي)	1,312.4	1,358.7	1,401.4	1,444.6	1,478.8
معدل النمو (%)	5.4	3.5	3.1	3.1	2.4

* القطاع النفطي: يشمل استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة

وشهدت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي نموا بالأسعار الثابتة (2010م = 100) في عام 2016م بنسبة 1.9% لتصل إلى 900.2 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 883.1 مليار دولار أمريكي عام 2015م، وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية ضمن القطاع غير النفطي عدا تجارة الجملة والتجزئة، والفنادق والمطاعم أيضا معدلات نمو إيجابية خلال عام 2016م (جدول 11).

حيث سجل نشاط النقل والتخزين والاتصالات أعلى نسبة نمو وصلت إلى 3.9% في عام 2016م، حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذا النشاط من 94.3 مليار دولار أمريكي في عام 2015م لتصل إلى 98.0 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، تلاه نشاط الكهرباء، والغاز وإمداد المياه بمعدل نمو بلغ 3.4%، حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذا النشاط من 27.0 مليار دولار أمريكي عام 2015م لتصل إلى 28.0 مليار دولار أمريكي في عام 2016م. ومن الجدير بالذكر ان نشاط الصناعة التحويلية قد نما بمعدل 3.1% في عام 2016م.

جدول **11**: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (عام **2010** = **100**) حسب الأنشطة الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي (%) خلال الفترة **2012–2016م**.

الأنشطة الاقتصادية	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة، وصيد الأسماك	1.8	3.6	2.6	1.3	1.6
التعدين واستخراج الحجارة	4.6	-0.3	0.2	2.5	2.3
الصناعات التحويلية	6.3	3.8	4.8	5.9	3.1
الكهرباء، الغاز وإمداد المياه	9.2	4.0	13.1	4.2	3.4
التشييد	1.8	8.1	8.5	5.6	3.2
تجارة الجملة والتجزئة، الفنادق والمطاعم	6.0	8.0	4.8	1.6	0.1-
النقل والتخزين والاتصالات	5.0	4.6	6.5	4.4	3.9
الوساطة المالية	3.9	6.9	5.7	2.9	1.8
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	8.9	6.8	4.4	2.3	3.2
الإدارة العامة والدفاع، والضمان الاجتماعي الإجباري	6.4	6.8	4.2	1.4	0.3
أخرى	14.7	10.6	3.1-	8.7	13.7
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (عام 2010 = 100)	5.4	3.5	3.1	3.1	2.4

ومن حيث مكونات الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بقي حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي بالأسعار الثابتة في عام 2016م قريباً من مستواه خلال عام 2015م حيث بلغ ما قيمته 805.9 مليار دولار أمريكي، يمثل الإنفاق بما نسبته 54.5% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لدول مجلس التعاون الخليجي. وفيما يتعلق بإجمالي الصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة، فقد ارتفع خلال عام 2016م ليصل إلى 941.7 مليار دولار أمريكي مقابل ما قيمته 914.6 مليار دولار أمريكي في عام 2015م.

وتمثل الصادرات من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة على مستوى مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2016م ما نسبته 63.7%، فيما تمثل الواردات من السلع

والخدمات ما نسبته 44.3% خلال عام 2016م. ويبين الشكل 13 المساهمات النسبية لمكونات الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في دول مجلس التعاون.

شكل **7**: التوزيع النسبي حسب مكونات الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* لعام **2010**م على مستوى دول مجلس التعاون خلال عام **2016**م، (%)

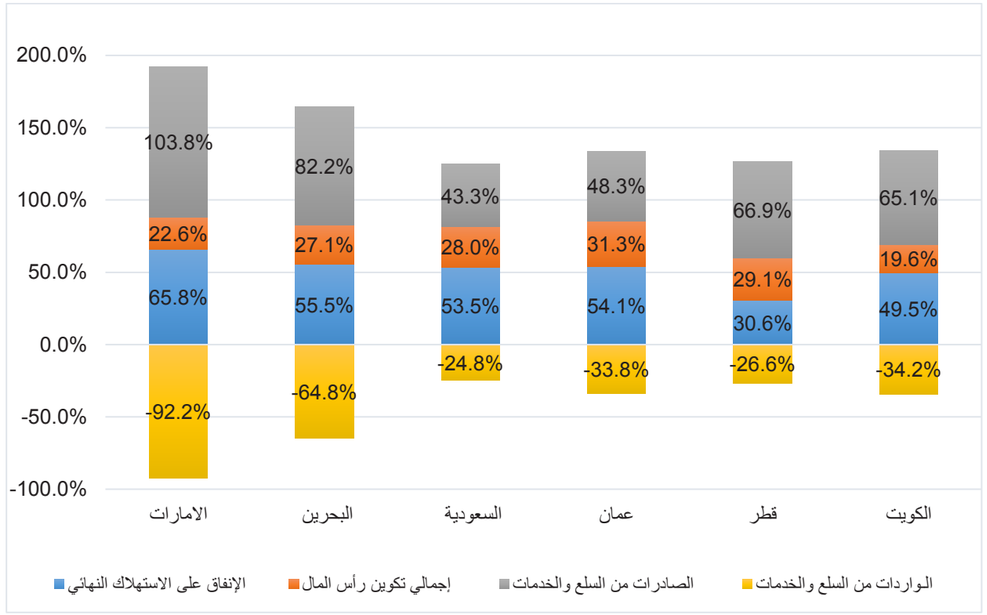

* ملاحظة: الأسعار الثابتة لدولة قطر لعام 2013م

ثالثا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يشير الشكل 14 إلى تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة 2012-2016م، حيث وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 25.3 ألف دولار أمريكي خلال عام 2016م مقارنة بما قيمته 26.8 ألف دولار أمريكي خلال عام 2015م، ومن الملاحظ انخفاض نصيب الفرد في عام 2016م بنسبة 5.5% وهي نسبة أقل مما كانت عليه في عام 2015م والبالغة 17.5% ويأتي ذلك تأثراً بانخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي المتأثر بانخفاض أسعار النفط العالمية.

شكل14: نصيب الفرد (ألف دولار أمريكي) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مستوى مجلس التعاون الخليجي، 2012–2016م

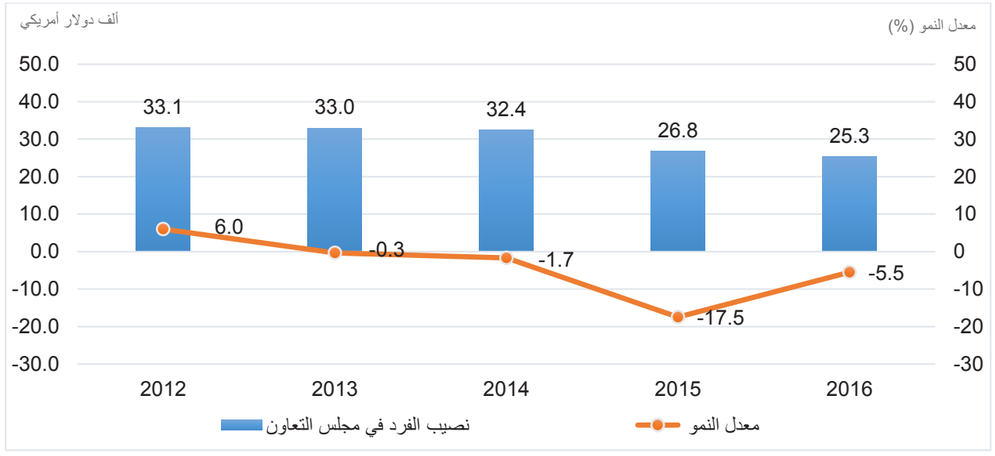

وعلى مستوى دول المجلس فقد تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2015م و2016م في جميع دول المجلس، وكانت أعلى نسبة تراجع لهذا المؤشر في عام 2016م في دولة قطر حيث انخفض نصيب المواطن القطري من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ما يقارب 58.2 ألف دولار أمريكي مقارنة بـ 67.5 ألف دولار أمريكي في عام 2015م، أي بنسبة انخفاض بلغت 13.8%، ومع هذا حافظت دولة قطر على المرتبة الأولى من حيث قيمة نصيب الفرد في دول مجلس التعاون، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما قيمته 37.6 ألف دولار أمريكي، ومن الجدير ذكره ان مملكة البحرين سجلت أقل نسبة انخفاض بين دول المجلس من حيث قيمة نصيب الفرد اذ تراجع بما نسبته 0.5% في عام 2016م.

شكل 15: نصيب الفرد (ألف دولار أمريكي) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، 2012–2016م

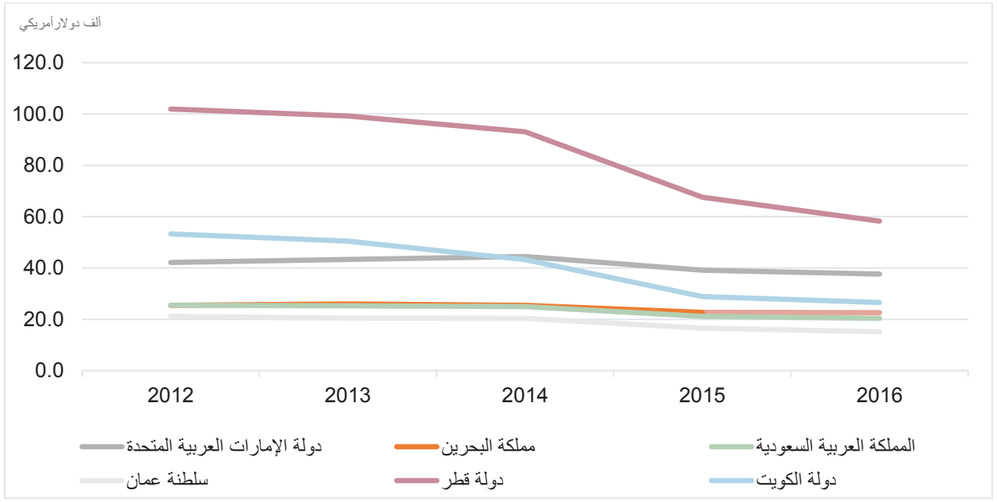

رابعا: الدخل القومي والادخار

سجل الدخل القومي انخفاضاً بما نسبته 2.7% خلال عام 2016م، حيث وصل إلى ما قيمته 1,398.8 مليار دولار أمريكي مقابل ما قيمته 1,438.3 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، كما سجل إجمالي الدخل القومي المتاح التصرف به انخفاضاً بنسبه قليلة بلغت 2.8% خلال عام 2016م حيث بلغ ما قيمته 1,303.5 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 1,340.9 مليار دولار أمريكي في عام 2015م.

وقد بلغت قيمة الادخار القومي الإجمالي 390.1 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016م منخفضة بنسبة 6.9%مقارنة بما كانت عليه خلال عام 2015م (شكل 16).

شكل **16**: إجمالي الدخل القومي والدخل المتاح التصرف به على مستوى مجلس التعاون الخليجي،**2012–2016م**

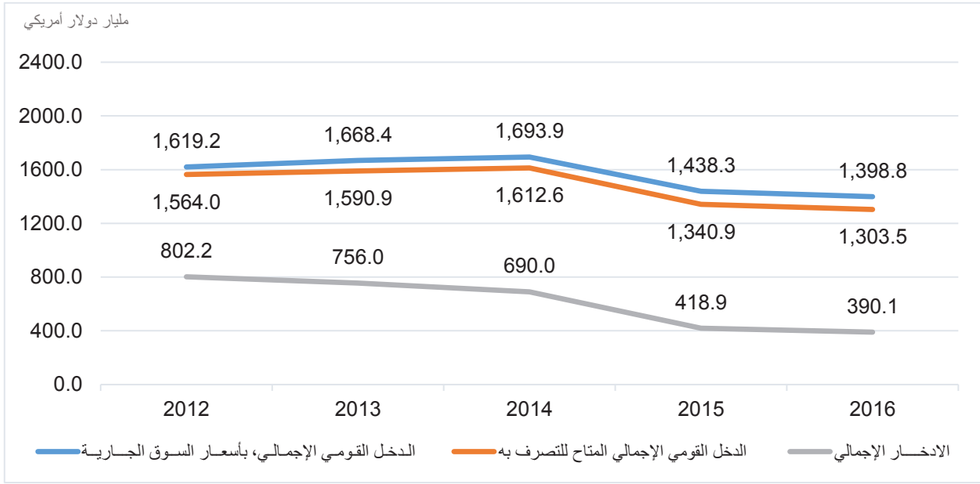

خامسا: التضخم

تراجع معدل التضخم السنوي (باستثناء مجموعة السكن) في أسعار المستهلكين في اقتصاد دول مجلس التعاون خلال الفترة 2010-2016م (شكل 17). وبلغ معدل التضخم (باستثناء مجموعة السكن) خلال عامي 2015 و2016م 1.7% و1.6% على التوالي، وهذه النسبة من التضخم تكاد تتطابق تماما مع معدل التضخم العالمي والبالغة 1.6% في كل من عامي 2015م و2016م. وتعزى هذه النسبة المنخفضة من التضخم مقارنة بمتوسط الفترة 2010-2014م والبالغة 2.8%، إلى تراجع الطلب الكلي في الاقتصاد نتيجة انخفاض أسعار النفط، وإلى ارتفاع قيمة الدولار (والذي ترتبط به عملات دول الخليج) مقابل العملات العالمية وخاصة خلال الاعوام 2014 – 2016م (شكل 12).

وفي العام 2016م، شكلت مجموعة النقل مساهمة 0.5% نقطة مئوية في إجمالي معدل التضخم الخليجي العام، ومجموعة التعليم 0.3% نقطة مئوية، وكلا من مجموعة الملابس والأحذية ومجموعة الأثاث 0.2% نقطة مئوية لكل منهما. وعلى مستوى المجموعات، سجلت كلا من مجموعة التبغ ومجموعة التعليم ومجموعة الصحة أعلى معدلات التضخم خلال عام 2016م،

وبشكل عام، يبقى التضخم (باستثناء مجموعة السكن) في مستويات معتدلة في جميع المجموعات خلال الفترة 2010-2016م.

شكل **17**: مساهمة المجموعات الرئيسية في تضخم مجلس التعاون، **2016م** (%) باستثناء السكن

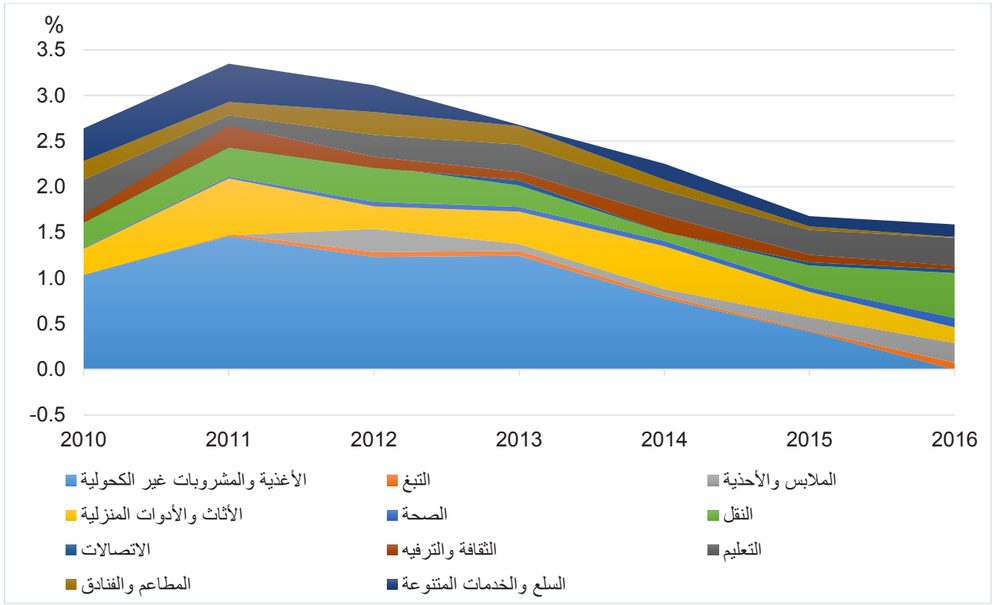

شكل **18**: قيمة الدولار مقابل العملات العالمية للفترة **2012 – 2016**، معدل النمو (%)

المصدر: تريدنج ايكونومكس https://tradingeconomics.com/united-states/currency

وخلال عام 2016م بلغ أعلى معدل للتضخم في مجلس التعاون في مملكة البحرين بمعدل 2.7%، في حين سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة أقل معدل للتضخم بواقع 0.4% (جدول 12). وتعد دول مجلس التعاون من أقل دول العالم من حيث تقلبات أسعار السلع والخدمات خلال الفترة 2010-2016م، حيث بلغ أعلى معدل للتضخم 5.1% وكان في دولة الكويت عام 2011م، وأقل معدل تضخم (انكماش) بلغ -0.1% وكان في سلطنة عُمان خلال عام 2015م. وظل التفاوت بين دول المجلس في معدل التضخم السنوي محدوداً ولم يتعد 2.5%، خلال الفترة المذكورة.

جدول 12: التضخم في أسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون للفترة 2010 –2016م (%)

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإمارات	2.8	3.5	2.6	1.9	2.2	1.8	0.4
البحرين	3	3.4	4.3	2	2.1	1.1	2.7
السعودية	2.1	2.9	3.4	3.5	2.4	1.7	2.2
عمان	3.2	4	2.7	1.4	1.1	0.1-	1.2
قطر	3.4	2.9	3.8	2.5	2.1	1.8	2.3
الكويت	4.4	5.1	3.5	2.2	2.3	2.4	2.2

سادساً: السكان والقوى العاملة

أ. السكان

بلغ إجمالي سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2016م ما يقارب 53 مليون نسمة، ويشكل سكان المملكة العربية السعودية ما نسبته 59.4%، وسكان دولة الإمارات العربية المتحدة 17.1%، وسكان سلطنة عُمان 8.3%، وسكان دولة الكويت 7.6%، وسكان دولة قطر 4.9%، وسكان مملكة البحرين 2.7%، وذلك من إجمالي سكان دول المجلس (شكل 19).

شكل السكان 15 سنة فأكثر حوالي ثلاثة أرباع السكان في مجلس التعاون (76.6%) (لا تشمل دولة الإمارات العربية المتحدة) وهم ممن يصنفون بالفئة العمرية القادرة على العمل، اي ما

يقارب 34 مليون نسمة. وتقاربت التركيبة السكانية بين دول المجلس[4]. وبلغت نسبة النوع لمجلس التعاون 178% أي 178 ذكر لكل 100 أنثى وذلك بسبب العمالة الوافدة في دول المجلس والتي تمتاز على الأغلب بالذكورية، وتفاوتت النسبة ما بين دول المجلس لتسجل دولة قطر الأعلى (403%)، تلاها سلطنة عُمان 228%، ثم تلاها مملكة البحرين و دولة الكويت على التوالي (188% و 162%)، أما المملكة العربية السعودية فبلغت النسبة 146%[5].

شكل 19: السكان والتركيبة السكانية العمرية في دول مجلس التعاون، 2016م (%)

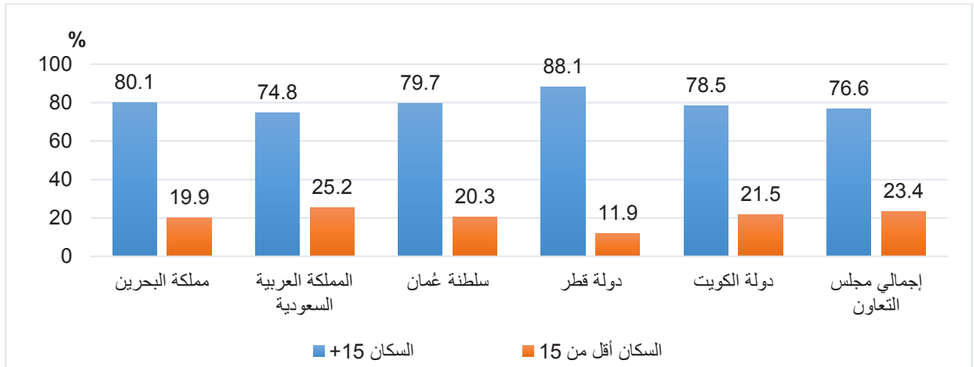

ب. القوى العاملة

يعتبر هيكل القوى العاملة من أهم خصائص التركيب السكاني في مجتمع ما، حيث فئة السكان الذين يساهمون فعلاً بجهودهم الجسمانية والذهنية لأداء أي عمل أو أي نشاط بغرض إنتاج سلع أو توفير خدمات مخصصة لاستخدام الآخرين أو للاستخدام الخاص وتُعرف هذه الفئة بالسكان في قوة العمل (النشيطين اقتصادياً) [6]. ويقدر حجم القوى العاملة في مجلس التعاون بحوالي 27 مليوناً (شكل 20)[7].

4 بيانات السكان لدولة الإمارات العربية المتحدة متوفرة فقط لإجمالي السكان حسب النوع فقط

5 نسبة النوع = إجمالي السكان الذكور / إجمالي السكان الإناث * 100

6 القوى العاملة: هم السكان المشتغلون (العاملون) والمتعطلون (العاطلون عن العمل).

7 القوى العاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة تشمل المشتغلون فقط لعدم توفر بيانات المتعطلين كارقام مطلقة.

شكل 20: القوى العاملة في دول المجلس، 2011م و2016م[8]

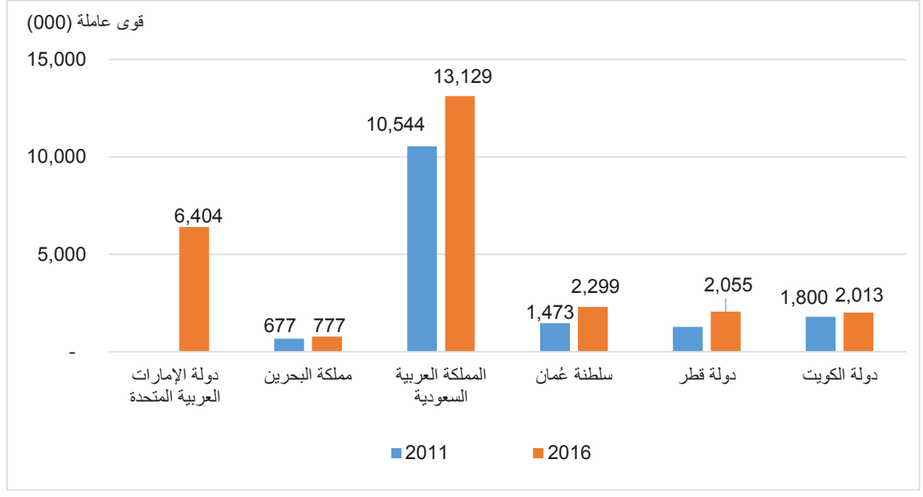

وارتفعت نسبة القوى العاملة في دول المجلس من إجمالي السكان في سن العمل 15 سنة فأكثر بشكل طفيف من 58.0% في عام 2011م إلى 59.8% في عام 2016م وكذلك ارتفعت نسبة القوى العاملة المواطنة (السكان المواطنين في القوى العاملة في دول المجلس) من إجمالي السكان المواطنين في سن العمل 15 سنة فأكثر من 37.5% في عام 2011م إلى 41.4% في عام 2016م[9].

ويلاحظ أن هناك انخفاضاً في نسبة القوى العاملة المواطنة من إجمالي القوى العاملة ما بين عامي 2011م 2016م في دول المجلس بحوالي نقطتين مئويتين في مجلس التعاون (شكل 21).

8 مملكة البحرين لعام 2015م

9 لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها حسب الجنسية.

شكل 21: نسبة القوى العاملة المواطنة في دول المجلس 2011م و2016م

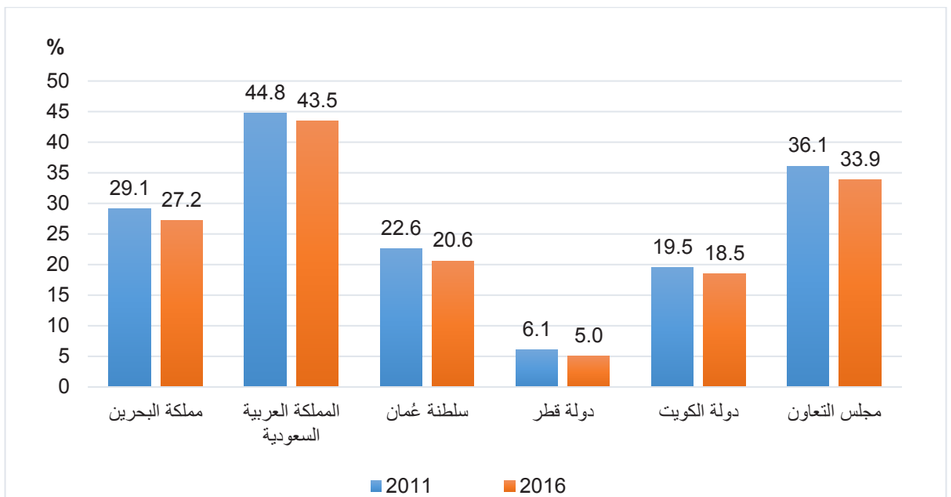

ولوصف هيكل القوى العاملة لابد من حساب معدل المشاركة الاقتصادية في قوة العمل والذي يعطي صورة عن حجم السكان الذين يقومون بالعمل الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصادية في الدولة[10]. وتباين معدل المشاركة الاقتصادية للمواطنين في دول المجلس، حيث بلغ المعدل 47.5% في دولة الإمارات العربية المتحدة، و48.0% في مملكة البحرين، و 42.0% في المملكة العربية السعودية، و 30.6% في سلطنة عُمان، و 52.4% في دولة قطر، 46.0% في دولة الكويت. مما يعني أن كل 100 فرد من الأفراد ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر في دولة الكويت يعتمد 54 فرداً على عمل 46 فرد الذين هم في قوة العمل، فيما يعتمد 69 فرد على 31 فرد في سلطنة عُمان. ويحسب المعدل أيضاً إلى إجمالي السكان في كافة الأعمار لقياس حجم الاعتماد الاقتصادي للأفراد في الدولة[11].

وباستعراض معدلات المشاركة الاقتصادية في قوة العمل للمواطنين في دول المجلس مقارنة ببعض دول العالم التي تصنف بفئة الدخل المرتفع وكذلك بعض الدول العربية المجاورة، يلاحظ

10 معدل المشاركة في قوة العمل للمواطنين = قوة العمل للمواطنين مقسوماً على السكان المواطنين في سن العمل 15 فأكثر * 100

11 يحسب معدل المشاركة الاقتصادية أيضاً إلى إجمالي السكان في كافة الأعمار لقياس حجم الاعتماد الاقتصادي للأفراد في الدولة، ولم يتم حسابه لعدم توفر إجمالي السكان حسب الجنسية في بعض دول المجلس.

تدني معدل المشاركة في دول المجلس، ويعتبر معدل المشاركة في دولة قطر الأعلى بين دول المجلس اذ بلغت 52.4%، فيما بلغ المعدل في سلطنة عُمان الأدنى (30.6%) وقد يعود ذلك إلى عدم شمول كافة العاملين في قطاع الدفاع والقوات المسلحة والأمن والشرطة، (شكل 22).

شكل 22: معدل المشاركة في قوة العمل المواطنة 2016م[12]

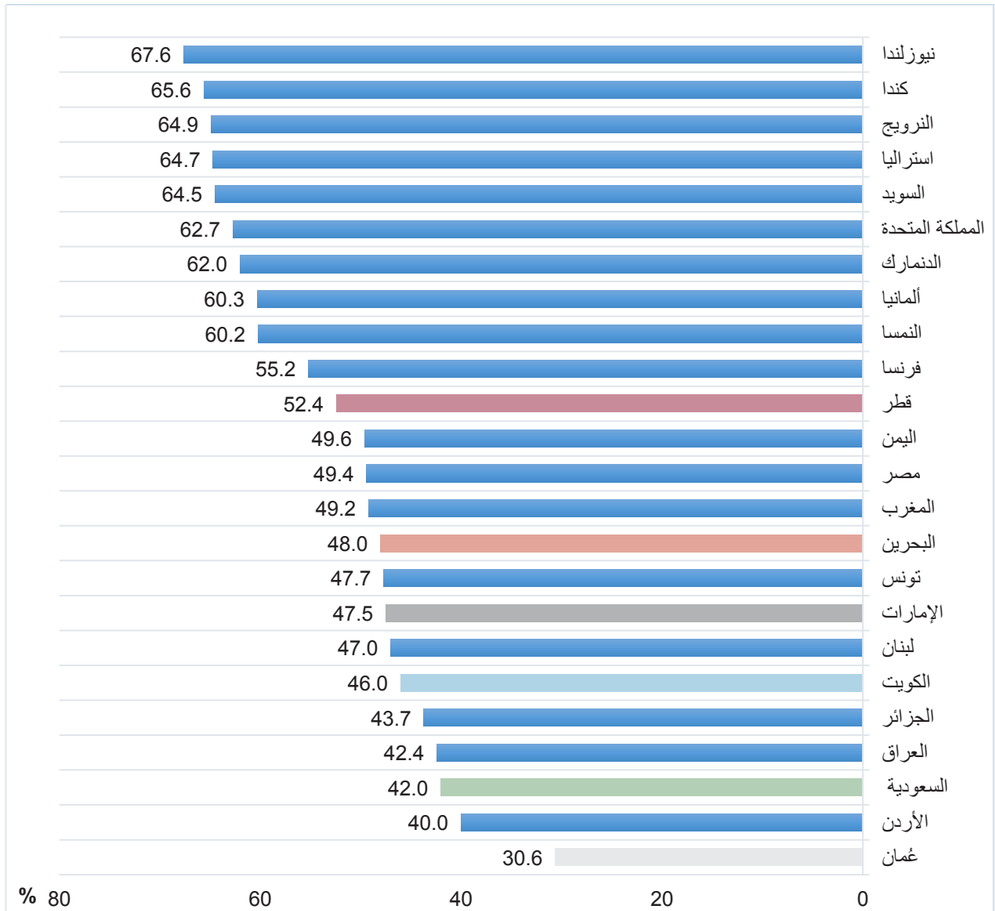

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة العمل الدولية، مؤشرات سوق العمل، معدل المشاركة

وتفاوت معدل المشاركة في قوة العمل من حيث الفجوة النوعية للمواطنين في دول المجلس في عام 2016م، حيث بلغت الأدنى 13.6% في دولة الكويت، حيث تعتبر مساهمة الإناث

[12] مملكة البحرين ودولة الكويت 2015م

الكويتيات في سوق العمل من الأعلى خليجياً، وبلغت الفجوة بين الجنسين في المملكة العربية السعودية نسبة 45.6%، حيث تدني مساهمة الإناث السعوديات في سوق العمل (شكل 23) [13].

شكل 23: معدل المشاركة في قوة العمل للمواطنين حسب النوع في دول مجلس التعاون، 2016م

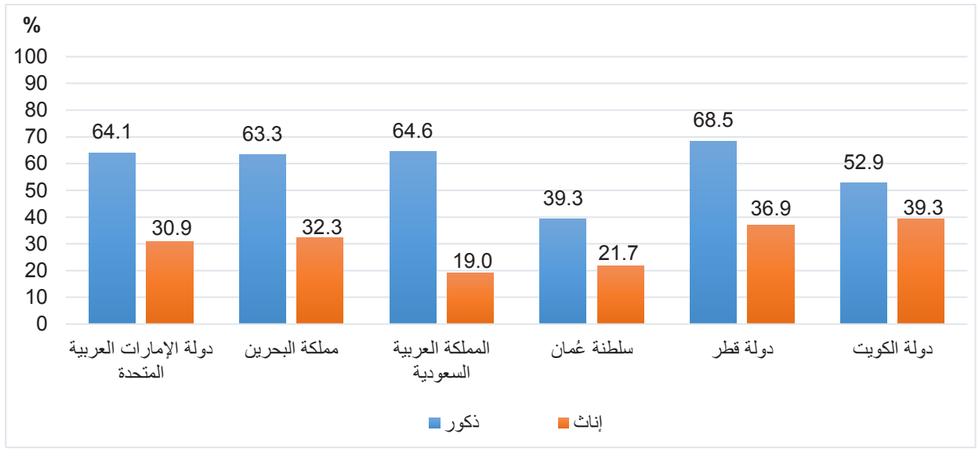

ت. العمالة في مجلس التعاون

بلغ حجم العمالة في دول مجلس التعاون ما يقارب 26 مليون مشتغل في عام 2016م [14]. وتشكل العمالة الوافدة ما نسبته 68.5% من إجمالي العمالة في دول المجلس في عام 2016م بزيادة عن النسبة في عام 2011م بحوالي نقطيتين مئويتين. وسجلت دولة قطر الأعلى في نسبة العمالة الوافدة لتسجل 95.1% في عام 2016م مقارنة بـ 94.1% في عام 2011م (شكل 24) [15].

[13] الفجوة بين الجنسين لمعدل المشاركة في قوة العمل للمواطنين = معدل المشاركة في قوة العمل للذكور المواطنين – معدل المشاركة في قوة العمل للإناث المواطنات

14 العمالة هم السكان المنخرطون في سوق العمل في كافة قطاعات العمل (العاملون) في دول مجلس التعاون الست

[15] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها حسب الجنسية.

شكل 24: العمالة الوافدة في دول المجلس 2011م و2016م[16]

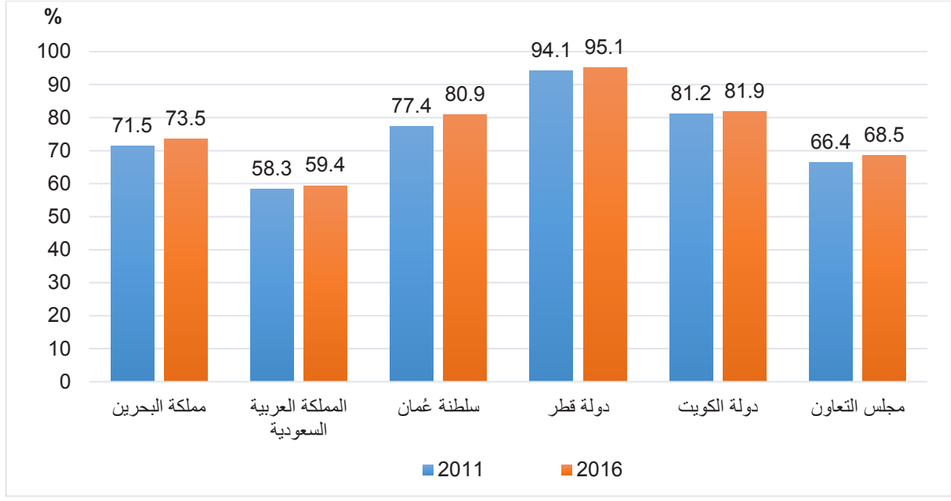

ث. البطالة في دول مجلس التعاون

تعتبر البطالة أحد المؤشرات الهامة التي تستخدم في قياس جهود الدول في مجال سوق العمل عموماً وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالعمالة الوطنية. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة في دول مجلس التعاون إذا ما قورنت بمثيلاتها من الدول من حيث حجم السكان والاقتصاد.

ويتضح من الشكل 25 أن معدل البطالة للمواطنين في العام 2016م في بعض الدول الأعضاء منخفض نسبياً، فمثلا يبلغ معدل البطالة أقل من 1.0% في دولة قطر عام 2016م في حين يكون مرتفعاً في بعض الدول الأعضاء، حيث بلغ معدل البطالة 12.1% في المملكة العربية السعودية، و 9.3% في سلطنة عُمان، فيما بلغ المعدل في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ومملكة البحرين على التوالي (6.9%، 4.7%، و 3.3%)[17].

[16] العمالة في سلطنة عُمان تشمل العمالة في القطاع المدني (الحكومي والخاص) فقط ولا تشمل العمالة في الدفاع والقوات المسلحة والأمن والشرطة (العسكريون). والعمالة في دولة الكويت لا تشمل القطاع العائلي (الخدم ومن يشملهم) وبيانات مملكة البحرين هي لعام 2015م.

[17] معدل البطالة للمواطنين = المواطنون المتعطلين / القوى العاملة المواطنة (المواطنون المشتغلون + المواطنون المتعطلون) * 100

شكل 25: معدل البطالة للمواطنين في دول المجلس 2011م و2016م

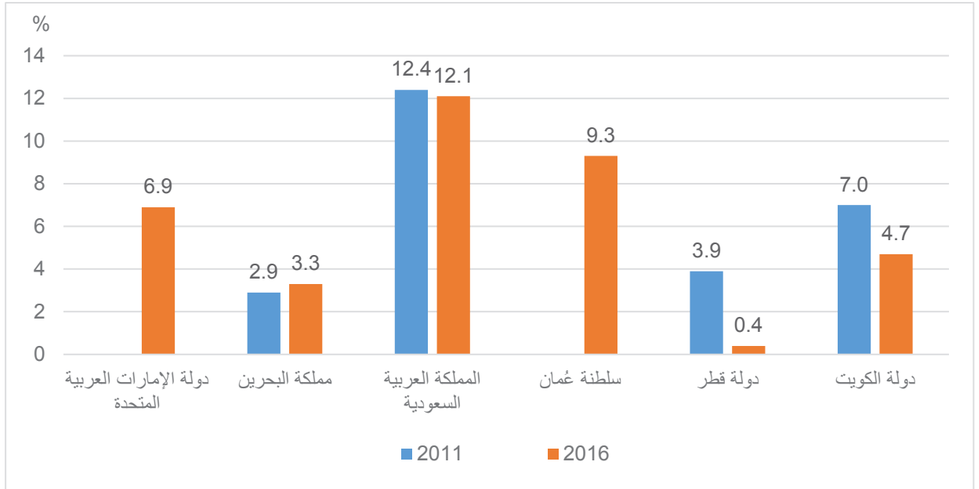

وتباين المعدل ما بين الذكور والإناث على مستوى المواطنين، حيث بلغت الفجوة بين الجنسين لمعدل البطالة الأعلى في المملكة العربية السعودية لتسجل 28.8 نقطة مئوية لصالح الذكور، تلاه 11.5 نقطة مئوية في سلطنة عُمان، (7.7 و7.5 نقطة مئوية) في مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة على التوالي، و1.3 نقطة مئوية في دولة الكويت، وأما دولة قطر فقد سجلت الأدنى حيث بلغت الفجوة بين الجنسين 0.2 نقطة مئوية، وهذا يعكس تدني مشاركة المرأة في سوق العمل مقارنة بالذكور في دول مجلس التعاون (شكل 20)[18].

[18] الفجوة بين الجنسين لمعدل البطالة للمواطنين = معدل البطالة للذكور المواطنين – معدل البطالة للاناث المواطنات

شكل 26: معدل البطالة للمواطنين حسب النوع في دول المجلس 2016م

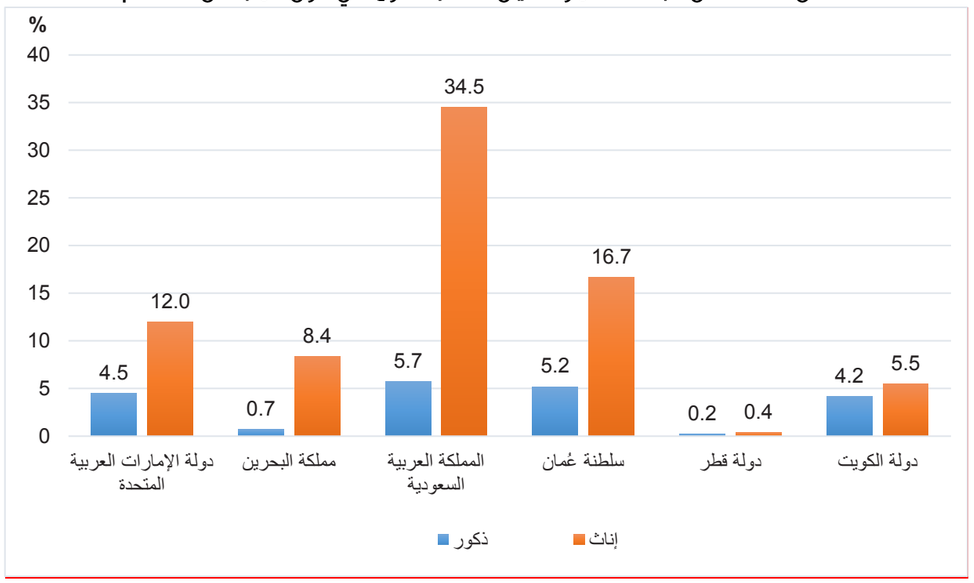

ج. توطين الوظائف [19]

يعتبر توطين الوظائف من السياسات التي تسعى دول المجلس على تطبيقها بشكل تدريجي في القطاع العام والأهلي. وتركزت الرؤى المستقبلية لدول مجلس التعاون عامة في أهمية دور القطاع الأهلي في التنمية الاقتصادية المستقبلية. ويعرف البعض أن مفهوم سياسة التوطين هو عبارة عن عملية التوظيف أو إحلال الموظف المواطن مكان الموظف الوافد، وعرفه البعض الآخر بأنه تأهيل المواطن للقيام بمهام وظيفة معينة كانت مسندة أعمالها إلى كفاءات غير وطنية، بشرط أن تكتمل جميع العناصر لأداء العمل في المواطن[20].

ومن خلال البيانات المتاحة، بلغت نسبة التوطين في مجلس التعاون 33.6% في عام 2011م ولكنها انخفضت إلى 31.5% في عام 2016م، حيث ما زالت خطط وسياسات التوطين قيد التنفيذ وتعمل الدول الأعضاء جاهدة على تفعيل تطبيقها قدر الإمكان (شكل 27).

[19] لا تشمل البيانات المشتغلون في دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها

[20] سالم، كثافة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون وأثرها في سياسة التوطين، مملكة البحرين 2014م

شكل 27: نسبة المواطنين المشتغلين من اجمالي المشتغلين (% التوطين) 2011–2016م

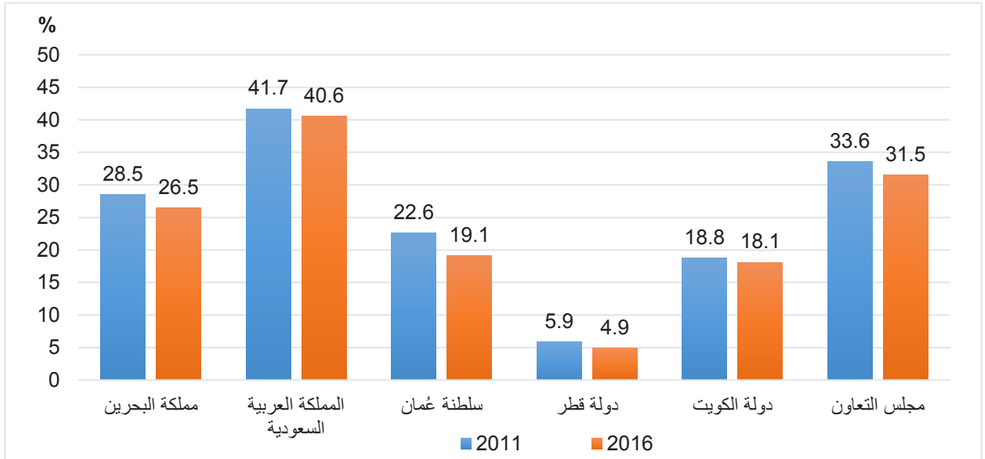

وتشير نسب التوطين في دول المجلس خلال عام 2016م الى إنجازات كبيرة في مجال توطين الوظائف بالقطاع الحكومي حيث بلغت النسبة 88.0% في مجلس التعاون، حيث بلغت أقصاها في المملكة العربية السعودية بنسبة توطين 94.5%، وفي المقابل تشير نسب التوطين في القطاع الخاص بدول المجلس (لنفس العام) إلى تدنيها حيث وصلت إلى حوالي 13.3% حيث كان أدناها في دولة قطر بنسبة (1.0%) وأعلاها في المملكة العربية السعودية بنسبة توطين بلغت (19.1%)[21].

وبالرغم من تركز سياسات التوطين والرؤى المستقبلية لدول مجلس التعاون لتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المستقبلية وإضافة إلى تشجيع ودعم حكومات الدول الأعضاء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم وتبني هذه المشروعات ودعم للمؤسسات المساهمة في تأهيل وتشغيل القوى العاملة الوطنية عنصرا أساسيا في جذب العمالة الوطنية في القطاع الخاص، الا ان نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص ما تزال دون المستوى المطلوب، حيث ما زالت العمالة الوافدة تتفوق عليها في قطاعات العمل في القطاع الخاص (شكل 28).

[21] لا تشمل العمالة في دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها.

شكل 28: نسبة المواطنين المشتغلين حسب قطاع العمل، 2016م (%)

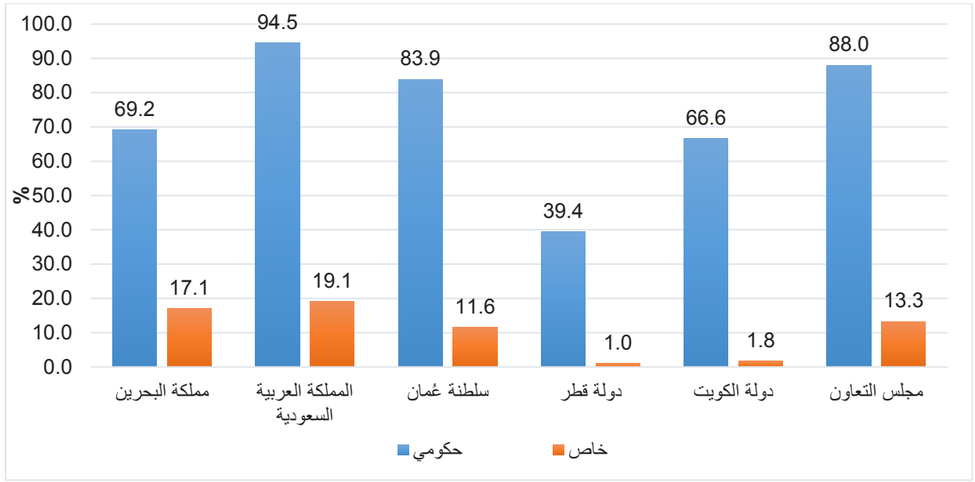

ويشير الجدول 13 إلى تركز العمالة الوطنية في القطاع الخدمي، وبنسبة كبيرة في دولة الكويت (92.6%)، تلتها كل من دولة الإمارات العربية المتحدة (84.7%) والمملكة العربية السعودية (84.2%) ودولة قطر (84.2%)، ثم مملكة البحرين (79.1%)، باستثناء سلطنة عُمان فحوالي نصف العمالة الوطنية (50.2%) تعمل في قطاعي الصناعة والخدمات. أما العمالة الوافدة فتركزت في قطاعي الصناعة والخدمات بشكل متقارب بين دول المجلس.

جدول 13 : المشتغلون في دول مجلس التعاون حسب الجنسية وقطاع النشاط الاقتصادي، 2016م (توزيع نسبي)

قطاع النشاط الاقتصادي	الإمارات	البحرين*	السعودية	عُمان	قطر	الكويت
مواطنون (%)	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
زراعي	0.3	0.7	5.1	0.6	0.0	0.0
صناعي	14.9	20.2	10.7	49.2	15.8	7.4
خدمي	84.7	79.1	84.2	50.2	84.2	92.6
غير مواطنين (%)	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
زراعي	0.2	1.2	4.2	5.2	1.3	3.7
صناعي	36.1	40.3	38.6	49.8	56.5	38.7
خدمي	63.7	58.5	57.2	44.9	42.2	57.7

*ملاحظة: بيانات البحرين عام 2015م

تشير البيانات السابقة إلى أن إعادة هيكلة سوق العمل في دول المجلس يجب أن تنطوي على تعزيز دور القطاع الأهلي في توظيف الأيدي العاملة المحلية، والتدريب والتطوير لزيادة نسبة العمالة الماهرة، وتعزيز فتح سوق العمل الخليجي دون قيد أو شرط وتسهيل توظيفهم وانتقالهم، ما يعزز معدل التنافسية في السوق المحلية، ويحقق وفرة مالية واكتساب المزيد من الخبرات، فضلًا عن دعم إدارة عجلة تنمية قطاعات مختلفة كالسوق الاستهلاكية والتجارية وتنشيط السياحة البينية ونمو واستدامة القطاع الأهلي.

سابعاً: القطاع المالي والنقدي

أ. التطور النقدي

انخفض معدل النمو في السيولة المحلية بشكل ملحوظ في اقتصاد مجلس التعاون خلال العامين 2015م و2016م، حيث بلغ معدل النمو في عرض النقد بمفهومه الضيق 1.0% خلال عام 2016م وهو معدل أقل بكثير من معدلات النمو التي تحققت في العامين 2013م و2014م والتي بلغت 16.7% و14.2%[22].

وقد شمل انخفاض معدل النمو في السيولة المحلية جميع دول مجلس التعاون بشكل عام. وشهدت سلطنة عُمان انكماشاً في عرض النقد بمفهومه الضيق خلال عام 2016م بمعدل انكماش بلغ 7.3%، بينما تحقق أعلى معدل للنمو في دولة الكويت بمعدل نمو بلغ 3.9%.

ويأخذ عرض النقد بمفهومه الواسع اتجاها مطابقاً لاتجاه عرض النقد بمفهومه الضيق خلال الفترة 2013-2016م، كما تبينه الاحصاءات (جدول 14)[23]. ويعزى التراجع في معدلات نمو السيولة المحلية في دول مجلس التعاون إلى تراجع الإنفاق العام متأثرا بانخفاض الايرادات النفطية.

[22] يشمل الودائع النقدية والحسابات الجارية والودائع تحت الطلب وحسابات السحب القابلة للتداول.
[23] يشمل الودائع النقدية والودائع الجارية والودائع الادخارية والأوراق المالية في سوق المال وصناديق الاستثمار وودائع الأجل الأخرى.

جدول **14**: معدل النمو السنوي في السيولة المحلية لدول مجلس التعاون خلال الفترة **2013–2016م**

	2013	2014	2015	2016
	معدل النمو السنوي (%) في عرض النقد بمفهومه الضيق (M1)			
مجلس التعاون	**16.7**	**14.2**	**2.0**	**1.0**
الإمارات	26.9	14.9	4.8	3.7
البحرين	7.1	10.7	6.4	0.7
السعودية	12.8	14.2	0.2	-0.1
عمان	14.4	20.4	11.7	-7.3
قطر	16.5	17.3	2.1	1.1
الكويت	14.1	6.9	-2.2	3.9
	معدل النمو السنوي (%) في عرض النقد بمفهومه الواسع (M2)			
مجلس التعاون	**14.7**	**11.2**	**3.6**	**2.3**
الإمارات	22.8	7.9	5.5	3.3
البحرين	8.2	6.5	2.9	1.2
السعودية	11.1	14.6	2.5	3.5
عمان	9.4	15.3	10.0	1.8
قطر	19.6	10.6	3.4	-4.6
الكويت	10.0	3.4	1.7	3.6

ب. الائتمان المحلي والودائع البنكية

تراجع معدل نمو الائتمان المصرفي المحلي والودائع البنكية بشكل عام في جميع دول المجلس خلال عام 2016م (شكل 29) مقارنة بالعام 2015م و متوسط النمو خلال الأعوام 2012-2015م (جدول 15). حيث سجلت دولة قطر أعلى معدل لنمو الائتمان المصرفي المحلي خلال عام 2016م بلغ 12.6%، في حين بلغ أقل معدل نمو للائتمان المصرفي في عام 2016م في دولة الكويت بمعدل 1.4%.

في المقابل، تباين اتجاه النمو في الودائع البنكية خلال عام 2016م مقارنة بالأعوام السابقة بين دول المجلس، ففي حين ارتفع النمو في دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت في عام 2016م مقارنة بالعام 2015م ليصل إلى 11.8% و 6.2% و 1.7% على التوالي، انخفض النمو في دول مجلس التعاون الأخرى.

وبلغ أقل نمو في الودائع البنكية خلال عام 2016م في المملكة العربية السعودية بمعدل 0.8%.

شكل **29** : معدل النمو السنوي في الائتمان المصرفي والودائع البنكية في دول مجلس التعاون خلال العام **2016م** (%)

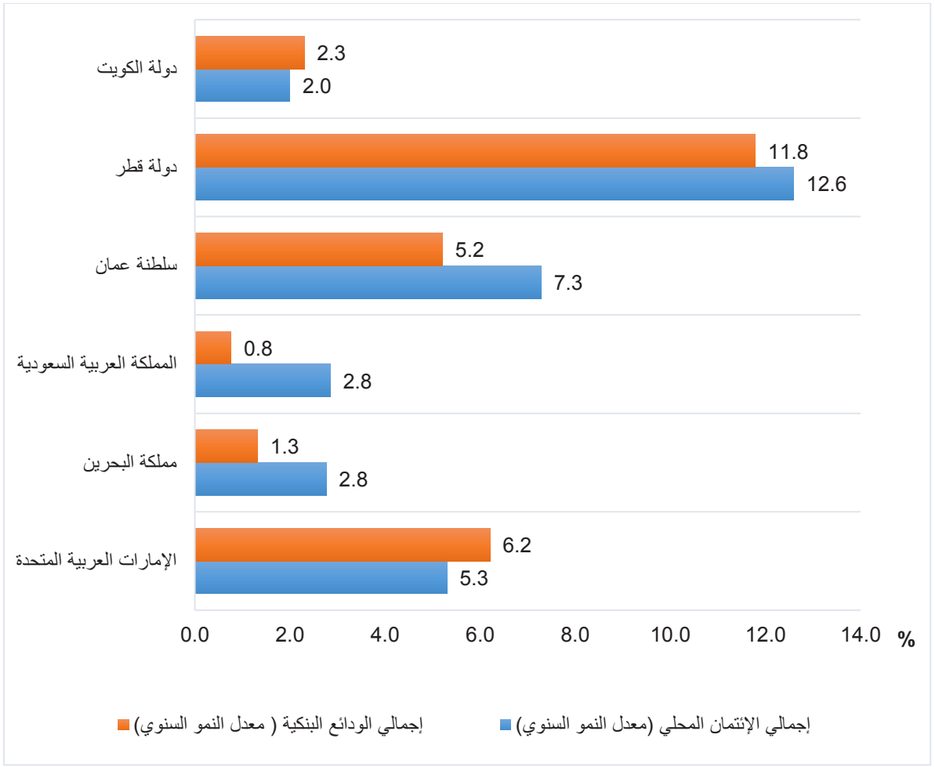

جدول 15: الائتمان المصرفي المحلي والودائع البنكية في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2012–2016م

إجمالي الائتمان المصرفي المحلي (مليون دولار أمريكي)

	2013	2014	2015	2016
الإمارات	327,656.1	347,888.4	376,087.4	396,028.3
البحرين	19,070.5	18,926.6	20,866.2	21,443.4
السعودية	298,805.2	333,505.6	363,101.0	373,445.0
عمان	39,041.9	43,430.2	47,134.3	50,566.5
قطر	146,449.2	161,134.8	181,524.6	204,379.5
الكويت	102,431.5	104,974.7	109,908.3	112,062.4

إجمالي الائتمان المصرفي المحلي (معدل النمو السنوي)

	2013	2014	2015	2016
الإمارات	8.5	6.2	8.1	5.3
البحرين	4.7	-0.8	10.2	2.8
السعودية	12.0	11.6	8.9	2.8
عمان	6.1	11.2	8.5	7.3
قطر	11.8	10.0	12.7	12.6
الكويت	7.5	2.5	4.7	2.0

إجمالي الودائع البنكية (مليون دولار أمريكي)

	2013	2014	2015	2016
الإمارات	348,223.8	386,992.8	400,712.9	425,581.8
البحرين	39,704.3	41,484.3	43,489.4	44,063.8
السعودية	373,861.4	420,154.3	427,938.1	431,202.7
عمان	40,983.2	46,730.3	50,487.2	53,117.6
قطر	150,654.9	165,130.3	178,643.1	199,692.2
الكويت	139,379.3	142,364.1	141,863.2	145,067.5

إجمالي الودائع البنكية (معدل النمو السنوي)

	2013	2014	2015	2016
الإمارات	9.5	11.1	3.5	6.2
البحرين	15.2	4.5	4.8	1.3
السعودية	11.2	12.4	1.9	0.8
عمان	11.2	14.0	8.0	5.2
قطر	19.7	9.6	8.2	11.8
الكويت	7.9	2.1	-0.4	2.3

ت. أسواق المال في مجلس التعاون

تحسن أداء أسواق المال في دول مجلس التعاون تحسنا معتدلا خلال عام 2016م بعد التراجع الملحوظ خلال عام 2015م، مما يشير إلى تحسن ثقة المستثمرين. حيث يظهر شكل 30 أن جميع أسواق المال في دول مجلس التعاون قد حققت نموا خلال عام 2016م، تراوح بين معدل 12.1% في سوق دبي للأوراق المالية و 0.1% في سوق قطر للأوراق المالية (مقاسا بمعدل النمو في المؤشر العام للسوق).

ومن الجدير بالذكر أن جميع أسواق المال في دول المجلس قد تراجعت بصورة لافتة خلال عام 2015م إثر تراجع أسعار النفط، حيث تراوح التراجع بين -17.1% في سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية و -4.9% في سوق أبوظبي للأوراق المالية. ويأتي هذا التراجع بعد الانتعاش الذي شهدته أسواق المال في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2013-2014م (جدول 16).

شكل 30 : معدل النمو السنوي في المؤشر العام لأسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون خلال العامين 2015 و 2016م، معدل النمو السنوي (%)

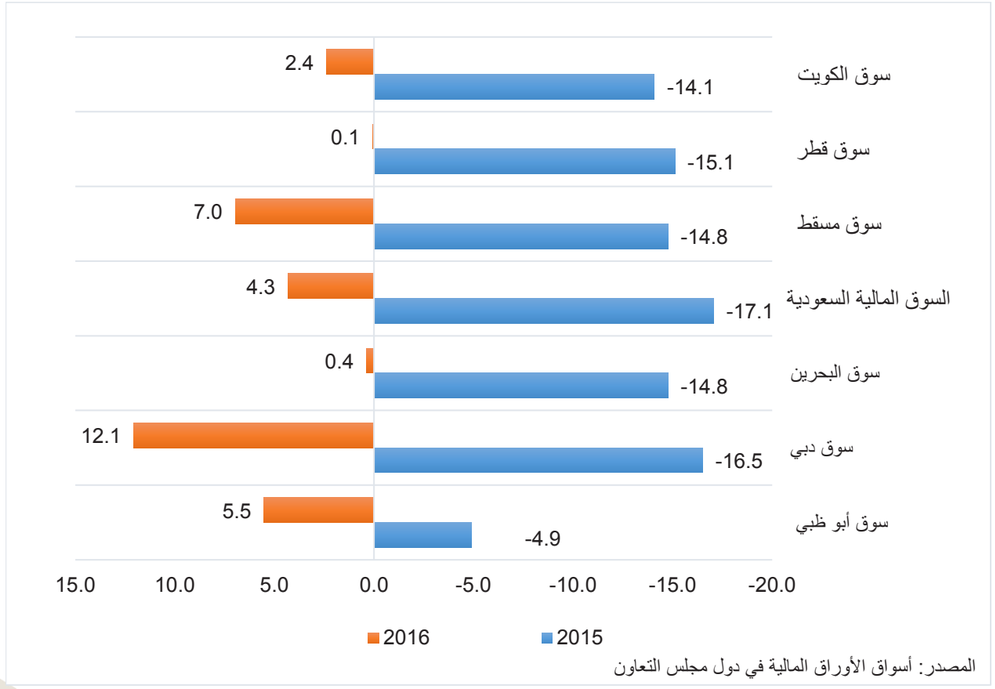

المصدر: أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون

جدول 16 : معدل النمو السنوي للمؤشر العام لأسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2013-2016م (%)

سوق الأوراق المالية	2013	2014	2015	2016
سوق أبو ظبي	63.1	5.6	4.9 -	**5.5**
سوق دبي	107.7	12.0	16.5 -	**12.1**
سوق البحرين	18.2	14.2	14.8 -	**0.4**
السوق المالية السعودية	25.5	2.4 -	17.1 -	**4.3**
سوق مسقط	18.6	7.2 -	14.8 -	**7.0**
سوق قطر	24.2	18.4	15.1 -	**0.1**
سوق الكويت	27.2	13.4 -	14.1 -	**2.4**

المصدر: أسواق المال في دول مجلس التعاون

كما تظهر قيمة التداول انخفاضا كبيرا خلال الأعوام 2015م و 2016م مقارنة بالعامين السابقين 2013م و 2014م، حيث واصلت قيمة الأسهم المتداولة في التراجع في جميع أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون (باستثناء سوق الأوراق المالية في مملكة البحرين التي شهدت نموا في قيمة التداول في عام 2016م)، فقد تراجعت قيمة الأسهم المتداولة في جميع أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون بمعدل 32% و 28% تقريبا في عام 2015م و2016م على التوالي (جدول 17).

وكنسبة من مجموع قيمة الأسهم المتداولة في أسواق المال لدول مجلس التعاون، يستحوذ سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية على النصيب الأكبر خلال الأعوام 2012-2016م، بنسبة ما يقرب من 80% من قيمة التداول في جميع أسواق دول مجلس التعاون، تليها سوق دبي بنسبة 9.3% وتليها سوق دولة قطر بنسبة 4.9%.

جدول 17 : قيمة التداول في أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2012-2016م (مليون دولار امريكي)

سـوق الأوراق المالية	2012	2013	2014	2015	2016
سوق أبو ظبي	6,020.5	23,044.9	39,332.5	15,712.0	13,335.7
سوق دبي	13,232.2	43,532.3	103,882.0	41,135.8	36,410.2
سوق البحرين	293.2	600.7	716.3	292.5	331.0
السوق المالية السعودية	514,484.8	365,244.2	572,403.1	442,832.5	308,529.6
سوق مسقط	2,769.8	5,864.8	5,901.2	3,615.1	2,494.1
سوق قطر	19,415.9	20,573.1	54,750.7	25,747.3	18,953.0
سوق الكويت	25,775.0	39,142.8	21,396.3	13,103.6	9,403.9
مجموع قيمة التداول في أسواق مجلس التعاون	581,991.4	498,002.7	798,382.2	542,438.7	389,457.7

قيمة التداول كنسبة من مجموع قيمة التداول في أسواق دول مجلس التعاون (%)

سـوق الأوراق المالية	2012	2013	2014	2015	2016
سوق أبو ظبي	1.0	4.6	4.9	2.9	3.4
سوق دبي	2.3	8.7	13.0	7.6	9.3
سوق البحرين	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
السوق المالية السعودية	88.4	73.3	71.7	81.6	79.2
سوق مسقط	0.5	1.2	0.7	0.7	0.6
سوق قطر	3.3	4.1	6.9	4.7	4.9
سوق الكويت	4.4	7.9	2.7	2.4	2.4
مجموع قيمة التداول في أسواق مجلس التعاون	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: أسواق المال في دول مجلس التعاون

ثامنا: قطاع المالية العامة

ث. الايرادات الحكومية

بالرغم من التباين النسبي بين دول المجلس، إلا أن السمة المتشابهة في المالية العامة في كافة دول المجلس هو الانخفاض الملحوظ في جملة الايرادات الحكومية. حيث انخفضت جملة الايرادات الحكومية بنسبة 8%، و38.6%، و 18.8% في الاعوام 2014م، و2015م، و2016م، على التوالي (جدول 18). ويؤكد هذا الانخفاض على الدور الرئيس الذي تلعبه الايرادات النفطية في الموازنات الحكومية لدول المجلس. فخلال العام 2016م، شهدت المالية

العامة في دولة الكويت أكبر انخفاض في الايرادات الحكومية على مستوى دول المجلس بنسبة بلغت 44.4%، بالمقارنة شهدت المالية العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة أقل نسبة انكماش بلغت 5.4%.

جدول 18: التغير النسبي في **الايرادات الحكومية** للفترة **2009 – 2016م**، معدل النمو السنوي (%)

العام	الإمارات	البحرين	عمان	السعودية	قطر	الكويت	مجلس التعاون
2009	38.9-	36.2-	11.7-	53.7-	4.9	39.9-	42.9-
2010	20.3	27.4	17.3	45.5	0.2-	30.5	30.3
2011	34.7	29.7	34.2	50.7	44.8	40.2	44.2
2012	8.6	7.5	26.8	11.6	21.8	19.9	14.1
2013	11.7	3.0-	3.2	7.3-	36.6	5.4-	1.3
2014	12.5-	5.0	1.4	9.7-	0.3-	8.8-	8.0-
2015	24.4-	33.9-	35.7-	41.0-	36.1-	50.8-	38.6-
2016	5.4-	7.1-	16.1-	15.7-	26.5-	44.4-	18.8-

وانخفضت مساهمة الايرادات النفطية من مجمل الإيرادات الحكومية في دول المجلس من 85.8% في العام 2008م إلى 61.6% في العام 2016م، مقابل زيادة نسبية في الايرادات غير النفطية من 14.1% إلى 38.4% في عام 2016م (شكل 31). ويعزى هذا الانخفاض الكبير في مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي المال العام بسبب انخفاض الايرادات النفطية في المقام الأول، ولكنه أيضا بسبب زيادة الايرادات الأخرى غير النفطية، اذ ارتفعت قيمة الإيرادات غير النفطية من 72,864.2 مليون دولار أمريكي في عام 2008م إلى 109,107.7 مليون دولار أمريكي في عام 2016م (جدول 19).

شكل 31: هيكل الايرادات الحكومية في دول المجلس للفترة **2008 – 2016م**، معدل النمو السنوي (%)

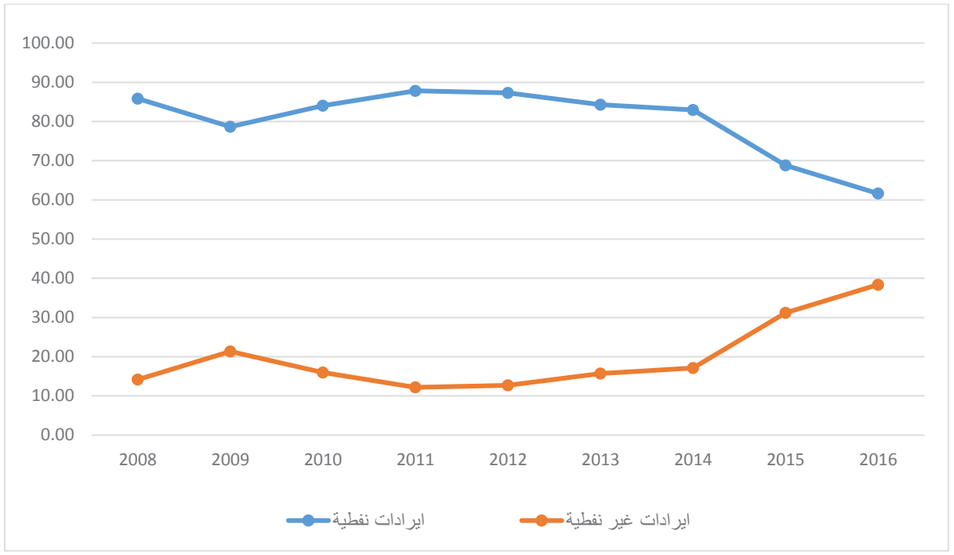

جدول 19: الايرادات الحكومية غير النفطية للفترة **2008 – 2016**، (مليون دولار أمريكي)

العام	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	مجلس التعاون
2008	31,208.5	1,045.5	31,366.4	4,254.1	-	4,989.7	72,864.2
2009	30,522.8	772.3	20,102.7	3,970.4	-	3,473.2	58,841.3
2010	30,562.8	860.4	19,026.9	3,944.1	-	4,769.3	59,163.6
2011	31,975.2	911.1	22,248.5	4,300.1	-	5,728.3	65,163.3
2012	36,336.6	1,034.3	27,354.7	5,356.3	-	6,993.3	77,075.1
2013	45,647.3	913.6	32,350.7	5,156.6	-	8,486.7	92,554.8
2014	40,739.4	1,136.0	34,938.7	5,760.2	-	8,885.1	91,459.3
2015	45,432.9	1,190.1	45,192.3	5,011.4	-	4,938.4	101,765.2
2016	46,475.2	1,226.9	49,533.1	6,293.6	-	*5,579.0	10,9107.7

ملاحظات: بيانات قطر غير متوفرة ، * بيانات أولية

ج. الإنفاق الحكومي

بشكل عام، تميزت الفترة 2011 – 2014م بارتفاع في النفقات الحكومية لدول مجلس التعاون، بينما حدث انكماش في الانفاق الحكومي خلال الفترة 2014 – 2016م في دول المجلس، وكان أكبر انخفاض في الإنفاق في العام 2016م في دولة الكويت، حيث انخفض الإنفاق بنسبة 34.8% (جدول 20).

جدول 20: تغير الإنفاق السنوي في دول المجلس في الفترة 2009 – 2016م (%)

العام	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2009	41.8	1.1	14.7	-1.7	-3.2	0.7
2010	-12.0	26.6	9.6	7.2	27.4	1.9
2011	31.3	8.3	26.4	34.8	45.5	6.8
2012	6.1	14.3	5.6	26.2	-9.5	33.2
2013	11.2	2.8	11.8	3.2	29.3	21.3
2014	-17.7	5.7	13.7	8.4	22.5	-4.9
2015	-11.3	0.4	-11.9	-9.7	-8.1	-10.0
2016	-0.4	-0.8	-15.1	-5.8	-8.4	*-34.8

ملاحظة: * البيانات حتى نوفمبر 2016م

وقامت حكومات دول مجلس التعاون بخفض نفقاتها كجزء من مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تبنتها لمواجهة إنهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية. وانخفض الإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون في العام 2015م بنسبة 10.8%، وفي العام 2016م انخفض الإنفاق بنسبة 12.8% (شكل 32).

شكل 32: الإنفاق والايرادات الحكومية في مجلس التعاون خلال الفترة 2009 – 2016م، معدل النمو السنوي (%)

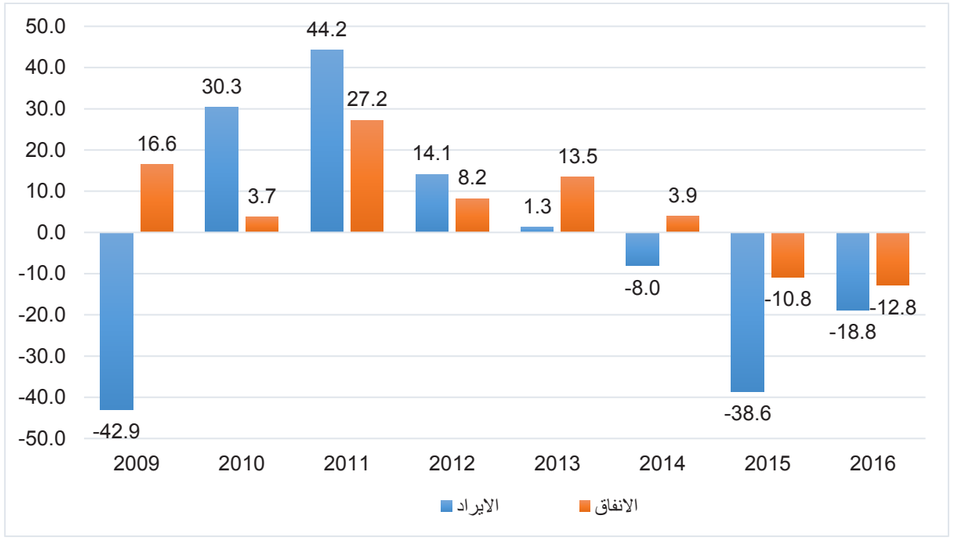

البيانات لا تشمل دولة قطر

وخفَضت دول مجلس التعاون الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري، ففي العام 2015م خُفض الإنفاق الاستثماري بنسبة 27.3%، بينما خُفض الإنفاق الجاري بنسبة 6%، وفي العام 2016م، خُفض الإنفاق الاستثماري بنسبة 21.2%، مقابل تخفيض في الإنفاق الجاري بلغت نسبته 22.3% (جدول 21).

جدول 21: نسبة التغير حسب نوع الإنفاق الحكومي للفترة 2009 – 20016م ، معدل النمو السنوي (%)

العام	انفاق استثماري	انفاق جاري
2009	53.1	6.6
2010	14.1-	9.7
2011	29.1	24.0
2012	1.4-	14.9
2013	11.6	12.2
2014	4.1-	4.0
2015	27.3-	6.0-
2016	21.2-	22.3-

ملاحظات: * بدون بيانات دولة قطر، وبيانات العام 2016 لا تشمل دولة الكويت

تاسعا: القطاع الخارجي

ح. التجارة الخارجية

انخفضت صادرات دول المجلس بما نسبته 12.9% في العام 2016م. ومنذ العام 2013م سجلت صادرات دول المجلس تراجعا نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية منذ منتصف العام 2014م، حيث شهد العام 2015م أكبر انخفاض لصادرات دول المجلس بلغت نسبته 37.5% بعد أن تراجع سعر النفط من 85.6 دولار أمريكي للبرميل في 2014م إلى 41.85 دولار أمريكي للبرميل في 2015م.

وتوجهت قطاعات التصدير الأساسية توجها سالبا في العام 2016م، حيث انخفضت صادرات النفط والغاز بنسبة 17.5%، والصادرات السلعية وطنية المنشأ بنسبة 2.5%، واعادة التصدير بنسبة 1.5 % (جدول22).

جدول **22**: نسبة التغير السنوي في صادرات دول المجلس للفترة **2011 – 2016م (%)**

العام	إجمالي الصادرات	الصادرات السلعية وطنية المنشأ	اعادة تصدير	صادرات النفط والغاز
2011	46.7	37.1	15.4	51.7
2012	10.4	27.9	1.1	9.2
2013	-1.5	-9.0	7.9	-1.3
2014	-9.9	0.0	1.9	-12.2
2015	-37.5	-7.1	-7.6	-45.1
2016	-12.9	-2.5	-1.5	-17.5

شهدت دولة قطر أكبر انخفاض في إجمالي صادراتها في العام 2016م بنسبة بلغت 27.1%، حيث انخفضت قطاعات التصدير الأساسية بما في ذلك صادرات النفط والغاز، والصادرات السلعية وطنية المنشأ، واعادة التصدير بنسبة 28.8%، و18.1% ، و7.1% على التوالي (جدول 23). وعلى وجه العموم انخفضت قطاعات التصدير الأساسية لكل دول مجلس التعاون في العام 2016م عدا دولة الإمارات العربية المتحدة والتي شهدت ارتفاعا في الصادرات السلعية

وطنية المنشأ بنسبة بلغت 13.2%، ومملكة البحرين وسلطنة عمان والذي شهد فيهما قطاع إعادة التصدير نموا بلغت نسبته 2.5% و2.4% على التوالي.

جدول **23**: نسبة التغير في قطاعات التصدير الأساسية في دول مجلس التعاون في العام **2016م** مقارنة مع عام **2015م**، معدل النمو السنوي (%)

	إجمالي الصادرات	صادرات النفط والغاز	الصادرات السلعية وطنية المنشأ	اعادة تصدير
الإمارات	-5.0	-17.9	13.2	-0.7
البحرين	-18.4	-23.7	-8.7	2.5
السعودية	-11.1	-11.7	-8.4	-10.4
عمان	-22.2	-25.7	-24.3	2.4
قطر	-27.1	-28.8	-18.1	-7.1
الكويت	-15.7	-15.5	-20.2	-11.2

وبصورة موازية للصادرات، انخفضت واردات دول المجلس في العام 2016م مقارنة مع عام 2015م، حيث سجلت كل دول مجلس التعاون انخفاضا إجماليا في وارداتها بلغت نسبته 8.5%، باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة والتي سجلت ارتفاعا في وارداتها بنسبة 2%. وسجلت سلطنة عمان أكبر انخفاض في الورادات في دول المجلس في العام 2016م بنسبة بلغت 31.6% (جدول 24).

جدول **24**: نسبة التغير في الواردات السلعية في دول مجلس التعاون خلال الفترة **2011 – 2016م**، معدل النمو السنوي (%)

العام	مجلس التعاون	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2011	19.0	24.2	-3.8	21.9	17.2	-5.2	6.7
2012	14.1	11.3	2.1	18.1	25.3	14.6	8.6
2013	4.6	2.1	-9.2	6.9	11.7	8.4	5.1
2014	3.2	2.0	22.9	3.8	-10.2	11.5	5.4
2015	-1.2	*-2.8	2.3	0.4	-15.6	7.4	0.6
2016	-8.5	*2.0	-7.9	-20.1	-31.6	-2.2	-1.0

*لا تشمل المناطق الحرة

خ. الميزان التجاري

حققت دول مجلس التعاون فائضا في الميزان التجاري بلغت قيمته 41.5 مليار دولار أمريكي في العام 2016م، حيث حققت المملكة العربية السعودية أعلى قيمة في الفائض التجاري بلغ 32.9 مليار دولار أمريكي، وتشير البيانات إلى وجود عجز تجاري في دولة الإمارات ا لعربية المتحدة في العامين 2015م و 2016م، (جدول 25).

جدول 25: الميزان التجاري لدول مجلس التعاون للفترة 2010 – 2016م، مليون دولار أمريكي

العام	مجلس التعاون	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2010	252,554.3	12,234.0	1,778.0	129,715.6	18,226.0	49,492.0	40,758.6
2011	450,677.5	32,875.2	5,651.0	217,004.8	26,665.7	89,431.7	79,049.0
2012	484,840.3	42,818.5	5,803.8	217,466.2	27,003.7	103,063.8	88,684.3
2013	453,494.1	36,018.0	6,495.2	195,233.3	26,444.1	102,406.8	86,896.8
2014	355,000.2	4,032.0	4,549.5	155,366.7	25,392.0	93,171.0	72,489.0
2015	68,611.2	(31,990.1)*	(1,745.2)	20,795.7	11,973.2	43,904.3	25,673.1
2016	41,523.4	(42,763.2)*	(2,496.8)	32,949.7	10,848.0	25,161.2	17,824.4

ملاحظة: *لا تشمل صادرات المناطق الحرة

د. التجارة البينية

تميزت الفترة 2011 – 2013م بنمو سنوي كبير في التجارة البينية في دول المجلس وخاصة الصادرات السلعية الوطنية المنشأ وتجارة إعادة التصدير (جدول 26). فارتفعت نسبة التجارة البينية الإجمالية خلال الاعوام 2011م، و2012م، و2013م بنسبة 17.1%، و 14.2%، و 12.6%، على التوالي.

زاد متوسط النمو السنوي للصادرات السلعية الوطنية المنشأ خلال الفترة 2011 – 2013م بنسبة 20.3%، واعادة التصدير بنسبة 17.1%، غير أن التبادل التجاري بين دول المجلس انخفض في الفترة 2014 – 2016م، متأثرا بالانخفاض الكلي في صادرات وواردات دول المجلس على أثر انخفاض اسعار النفط العالمية.

جدول 26: نسبة التغير في التجارة البينية لدول المجلس في الفترة 2011 –2016م (%)

العام	الصادرات السلعية الوطنية المنشأ	اعادة التصدير	النفط والغاز	الاجمالي
2011	19.4	3.1	24.4	17.1
2012	23.7	25.0	0.8	14.2
2013	17.8	23.1	0.4	12.6
2014	-2.8	4.1	-4.8	-1.5
2015	3.8	2.9	-36.0	-9.4
2016	-10.7	-21.9	2.9	-11.4

ذ. ميزان المدفوعات

الحساب الجاري

ارتفع العجز في الحساب الجاري في مجلس التعاون لعام 2016م ليصل إلى 43.1 مليار دولار تقريبا، مشكلا ما نسبته 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويظهر الحساب الجاري في مجلس التعاون تراجعا خلال الفترة 2012-2016م (شكل 33). إلا أن حدة التراجع قد زادت بصورة كبيرة في العامين 2015م و 2016م حين تحول الفائض الذي تحقق خلال السنوات 2012-2014م إلى عجز نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط.

ومن أبرز العوامل التي أدت إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري لمجلس التعاون تراجع الفائض في ميزان السلع والنمو المستمر في حجم تحويلات العاملين إلى بلدانهم الأصلية.

شكل 33 : الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لعام 2016م (مليار دولار أمريكي)

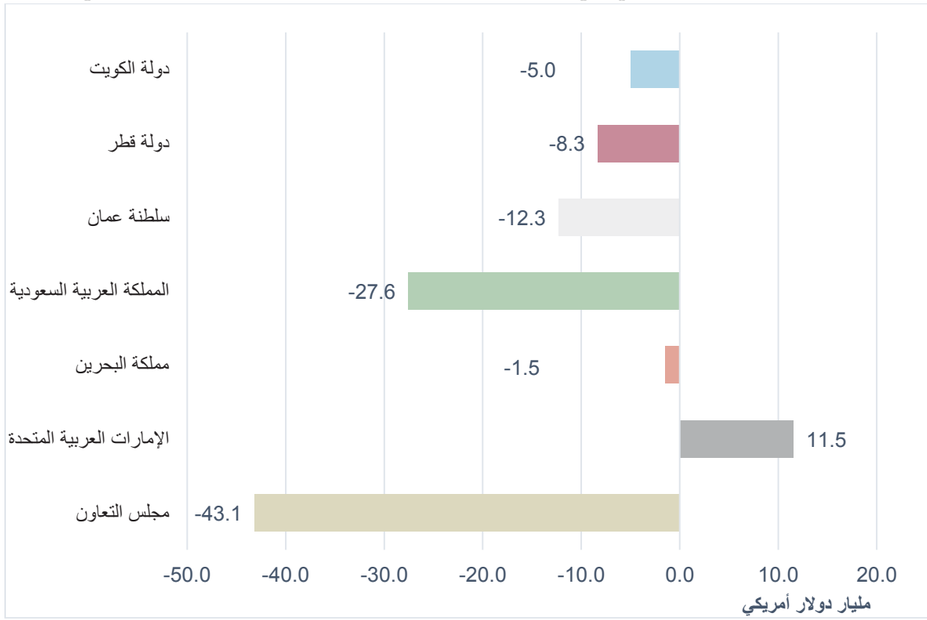

المصدر: البنوك المركزية في دول مجلس التعاون

وعلى مستوى دول المجلس، يشير الحساب الجاري إلى عجز في عام 2016م في جميع دول المجلس عدا دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تراوح العجز في الحساب الجاري في عام 2016م بين 27.6 مليار دولار أمريكي في المملكة العربية السعودية و 1.5 مليار دولار في مملكة البحرين، في حين حققت دولة الإمارات العربية المتحدة فائضا في الحساب الجاري بلغ مقداره 11.5 مليار دولار (جدول 27). وتظهر دول المجلس نمطا متشابها في مكونات الحساب الجاري خلال الفترة 2012-2016م، حيث يشكل ميزان السلع المصدر الرئيس للتدفقات إلى داخل دول المجلس في حين يشكل ميزان التحويلات الجارية وميزان الخدمات أهم التدفقات إلى خارج دول المجلس.

جدول 27 : الحساب الجاري في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2012 – 2016م (مليون دولار أمريكي)

مليون دولار أمريكي	2012	2013	2014	2015	2016
مجلس التعاون					
الحساب الجاري (أ+ب+ج+د)	**395,695.0**	**345,066.2**	**237,765.5**	**-33,402.7**	**-43,140.9**
أ- السلع	619,134.3	587,508.7	494,837.8	207,476.6	174,963.0
ب- الخدمات	-140,524.5	-150,610.8	-156,920.6	-135,012.9	-115,276.8
ج- الدخل	3,519.5	12,910.8	17,605.8	24,147.0	26,228.4
د- التحويلات الجارية	-86,595.1	-104,717.8	-117,830.2	-130,013.4	-129,052.9
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	25.1	21.3	14.5	-2.4	-3.2
الإمارات العربية المتحدة					
الحساب الجاري (أ+ب+ج+د)	**79,754.9**	**71,368.3**	**54,458.8**	**17,263.4**	**11,545.3**
أ- السلع	141,674.6	144,234.2	108,427.5	76,569.1	68,318.6
ب- الخدمات	-47,161.3	-49,285.2	-26,385.3	-21,402.3	-19,360.1
ج- الدخل	299.5	190.6	653.5	1,742.7	2,096.7
د- التحويلات الجارية	-15,221.2	-23,744.0	-28,236.9	-39,646.0	-39,509.9
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	21.3	18.3	13.5	4.8	3.3
مملكة البحرين					
الحساب الجاري (أ+ب+ج+د)	**2,221.8**	**2,409.8**	**1,523.1**	**-752.1**	**-1,492.8**
أ- السلع	6,794.7	4,322.3	3,641.5	830.9	-803.7
ب- الخدمات	1,339.1	1,449.2	1,806.9	2,520.2	3,497.9
ج- الدخل	-3,837.5	-1,195.7	-1,632.7	-1,735.9	-1,795.5
د- التحويلات الجارية	-2,074.5	-2,166.0	-2,364.4	-2,367.3	-2,391.5
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	7.2	7.4	4.6	-2.4	-4.6
المملكة العربية السعودية					
الحساب الجاري (أ+ب+ج+د)	**164,763.7**	**135,442.4**	**73,758.2**	**-56,723.8**	**-27,551.3**
أ- السلع	246,570.4	222,557.4	183,994.9	44,265.4	55,764.1
ب- الخدمات	-62,357.1	-64,807.1	-88,028.7	-73,562.3	-55,681.3
ج- الدخل	10,988.6	13,561.4	16,525.9	17,280.0	15,726.8
د- التحويلات الجارية	-30,438.3	-35,869.3	-38,734.0	-44,706.9	-43,360.9
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	22.4	18.1	9.8	-8.7	-4.3

المصدر: البنوك المركزية في مجلس التعاون

ومن الملاحظ أيضا أن صافي الدخل الأولي (الدخل من الاستثمارات والأصول المالية) يشكل تدفقا إلى داخل دول المجلس في كل من الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية و دولة الكويت، بينما يشكل تدفقا إلى خارج دول المجلس في كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان و دولة قطر (جدول 28).

جدول 28 : الحساب الجاري في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2012 – 2016م (مليون دولار أمريكي)

	2012	2013	2014	2015	2016
سلطنة عمان					
الحساب الجاري (أ+ب+ج+د)	**7,817.9**	**5,204.2**	**4,205.5**	**-10,954.5**	**-12,319.9**
أ- السلع	26,509.8	24,384.9	25,677.5	9,118.3	6,257.5
ب- الخدمات	-6,098.8	-6,842.7	-6,881.7	-6,819.2	-6,340.7
ج- الدخل	-4,504.6	-3,235.4	-4,286.1	-2,262.7	-1,955.8
د- التحويلات الجارية	-8,085.8	-9,105.3	-10,301.7	-10,990.9	-10,278.3
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	10.2	6.6	5.2	-15.9	-1.8
دولة قطر					
الحساب الجاري (أ+ب+ج+د)	**62,000.3**	**60,461.0**	**49,409.9**	**13,750.8**	**-8,324.5**
أ- السلع	102,166.8	101,861.3	95,557.1	48,798.1	25,319.8
ب- الخدمات	-13,984.1	-16,304.1	-19,332.7	-15,778.3	-16,365.7
ج- الدخل	-12,124.7	-10,363.7	-9,300.5	-3,565.4	-1,109.3
د- التحويلات الجارية	-14,057.7	-14,732.4	-17,514.0	-15,703.6	-16,169.2
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	33.2	30.4	24.0	8.4	-5.5
دولة الكويت					
الحساب الجاري (أ+ب+ج+د)	**79,136.4**	**70,180.6**	**54,410.0**	**4,013.5**	**-4,997.7**
أ- السلع	95,418.1	90,148.6	77,539.3	27,894.9	20,106.8
ب- الخدمات	-12,262.2	-14,820.9	-18,099.2	-19,971.0	-21,027.0
ج- الدخل	12,698.1	13,953.6	15,645.7	12,688.3	13,265.5
د- التحويلات الجارية	-16,717.6	-19,100.7	-20,679.3	-16,598.7	-17,343.2
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	45.5	40.3	33.4	3.5	-4.5

المصدر: البنوك المركزية في مجلس التعاون

الاستثمار الأجنبي في دول مجلس التعاون

يظهر جدول 29 بيانات الاستثمار الأجنبي في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2012-2016م. حيث يشكل الرقم السالب تدفقا إلى الخارج وزيادة في الأصول الأجنبية المملوكة من قبل دول مجلس التعاون خلال السنة، بينما يشكل الرقم الموجب تدفقا إلى الداخل و ارتفاعا في رصيد تملك المستثمرين الأجانب للأصول المحلية خلال السنة. ويقسم الاستثمار الأجنبي إلى استثمار أجنبي مباشر حين يتملك المستثمر الأجنبي أكثر من 10% من ملكية المؤسسة، واستثمار أجنبي في المحافظ حين تقل النسبة عن ذلك.

وعلى مستوى مجلس التعاون، تظهر احصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عامي 2015م و2016م أن صافي الأصول الأجنبية يمثل تدفقا إلى خارج مجلس التعاون، أي أن دول مجلس التعاون تملكت أصولا أجنبية في الخارج أكثر من تملك الأجانب أصولا في داخل مجلس التعاون خلال العامين 2015م و 2016م. وقد تراجع صافي الاستثمار الأجنبي لمجلس التعاون في عام 2016م ليصل إلى 13.3 مليار دولار في عام 2016م متراجعا من مستوى 22.5 مليار دولار في عام 2015م. في حين ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل مجلس التعاون في عام 2016م لتصل إلى 4.7 مليار دولار بعد التراجع الملحوظ في عام 2015م. وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي في المحافظ تراجع صافي استثمار مجلس التعاون في المحافظ في الخارج من مستوى 37.0 مليار دولار في عام 2015م ليصل إلى 12.8 مليار دولار في عام 2016م.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون، حققت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى مستوى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى داخل الدولة في العامين 2015م و 2016م بما مقداره 8.8 و 9.0 مليار دولار تقريبا على التوالي. كما حققت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى مستوى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى خارج الدولة في العامين 2015م و 2016م بما مقداره 16.7 و 13.6 مليار دولار تقريبا على التوالي. وبشكل عام فإن دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة الكويت قد حققت صافي استثمار أجنبي مباشر إلى الخارج خلال عام 2016م بينما حققت مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان صافي استثمار أجنبي مباشر إلى الداخل خلال نفس العام.

في المقابل، يشير صافي الاستثمار الأجنبي في المحافظ خلال عام 2016م إلى زيادة تملك الأجانب للأصول المالية داخل الدولة في كل من دولة قطر و مملكة البحرين والامارات العربية المتحدة، بينما يشير إلى زيادة تملك الدولة للأصول الأجنبية في الخارج في كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية. وعلى مستوى دول المجلس، فقد حققت دولة الكويت أعلى مستوى في صافي الاستثمارات الأجنبية في المحافظ إلى خارج الدولة في العامين 2015م و 2016م بما مقداره 33.1 و 18.9 مليار دولار على التوالي.

جدول **29** : الإستثمار الأجنبي في دول مجلس التعاون خلال الفترة **2012 – 2016م** (مليون دولار أمريكي)

مليون دولار أمريكي	2012	2013	2014	2015	2016
مجلس التعاون					
(أ) الاستثمار الأجنبي المباشر	-11,203.9	-22,459.6	4,017.3	-22,454.5	-13,308.4
الأصول في الخارج	-14,156.1	-30,009.3	-3,580.0	-21,523.0	-18,014.4
الخصوم في الداخل	2,954.7	7,553.2	7,597.3	-934.8	4,706.0
(ب) استثمار حافظة (صافي)	-12,786.2	-35,969.3	-55,357.1	-37,021.9	-12,779.1
الإمارات العربية المتحدة					
(أ) الاستثمار الأجنبي المباشر	1,443.2	1,661.0	-925.8	-7,896.5	-4,629.0
الأصول في الخارج	-8,168.8	-8,822.3	-11,735.9	-16,691.6	-13,614.7
الخصوم في الداخل	9,612.0	10,483.3	10,810.1	8,795.1	8,985.7
(ب) استثمار حافظة (صافي)	980.3	1,116.4	1,252.6	1,089.2	1,198.1
مملكة البحرين					
(أ) الاستثمار الأجنبي المباشر	-31.1	3,196.0	1,913.0	-1,293.9	111.7
الأصول في الخارج	-922.3	-531.6	394.4	-496.8	-170.2
الخصوم في الداخل	891.2	3,727.7	1,518.6	-797.1	281.9
(ب) استثمار حافظة (صافي)	3,842.8	-4,505.3	-700.3	-106.9	1,834.3
المملكة العربية السعودية					
(أ) الاستثمار الأجنبي المباشر	-7,780.8	-3,921.4	-2,615.8	-2,751.1	1,150.3
الأصول في الخارج	4,401.5	4,943.3	5,396.0	5,389.9	8,602.9
الخصوم في الداخل	-12,182.4	-8,864.7	-8,011.8	-8,141.0	-7,452.5
(ب) استثمار حافظة (صافي)	3,184.3	6,606.2	26,780.2	10,769.7	-8,208.6
سلطنة عمان					
(أ) الاستثمار الأجنبي المباشر	478.5	678.8	-70.2	-2,507.2	1,323.8
الأصول في الخارج	-884.3	-933.7	-1,357.6	-335.5	-356.3
الخصوم في الداخل	1,365.4	1,612.5	1,287.4	-2,171.7	1,680.1
(ب) استثمار حافظة (صافي)	327.7	353.7	-775.0	855.7	5,180.8
دولة قطر					
(أ) الاستثمار الأجنبي المباشر	-1,444.2	-8,861.8	-5,708.0	-2,952.5	-7,128.0
الأصول في الخارج	-1,840.1	-8,021.4	-6,748.4	-4,023.4	-7,901.9
الخصوم في الداخل	395.9	-840.4	1,040.4	1,070.9	773.9
(ب) استثمار حافظة (صافي)	2,799.3	-18,310.2	-19,933.0	-16,548.4	6,068.8
دولة الكويت					
(أ) الاستثمار الأجنبي المباشر	-3,869.5	-15,212.2	11,424.0	-5,053.4	-4,137.2
الأصول في الخارج	-6,742.1	-16,643.5	10,471.4	-5,365.7	-4,574.1
الخصوم في الداخل	2,872.6	1,434.8	952.6	309.0	436.9
(ب) استثمار حافظة (صافي)	-23,920.6	-21,230.1	-61,981.5	-33,081.2	-18,852.4

المصدر: البنوك المركزية في مجلس التعاون

تحويلات العاملين في دول مجلس التعاون إلى بلدانهم الأصلية

تتصدر كتلة دول مجلس التعاون الخليجي دول العالم من حيث حجم تحويلات العاملين المرسلة إلى الخارج، حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن مجموع تحويلات العاملين الوافدين في مجلس التعاون الخليجي إلى في بلدانهم الأصلية بلغ 111.5 مليار دولار في عام 2016م وهو ما يشكل 32.6% من مجموع تحويلات المهاجرين في العالم البالغة 342.1 مليار دولار أمريكي في نفس العام (شكل 34).

شكل **34**: أعلى دول العالم المرسلة لتحويلات العاملين في عام **2016م**

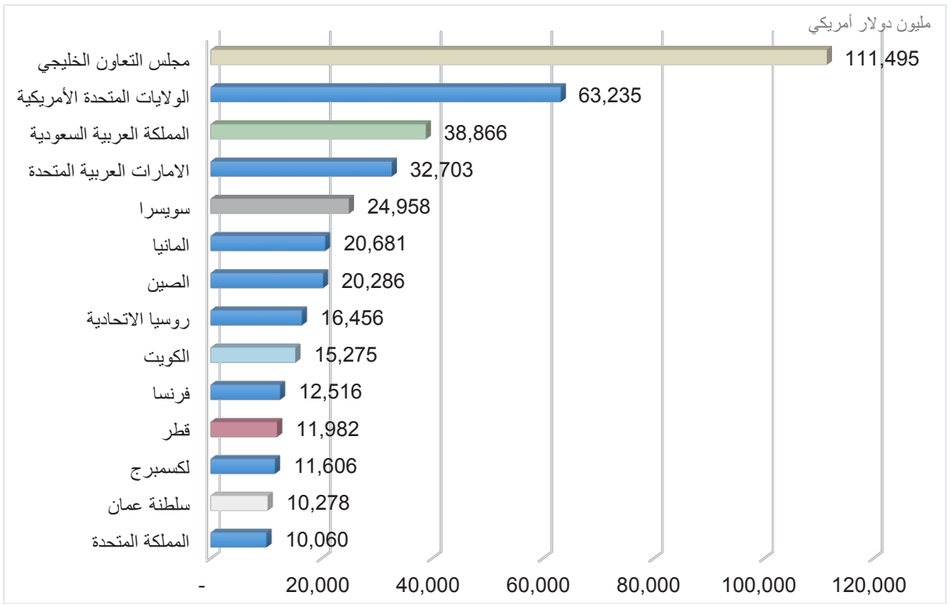

المصدر: البنك الدولي والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وكنسبة إلى حجم الاقتصاد، تشكل قيمة تحويلات العاملين الوافدين إلى خارج دول مجلس التعاون الخليجي ما يقارب 8.2 من الناتج المحلي الإجمالي لكتلة دول المجلس بالأسعار الجارية في عام 2016م، وتعتبر سلطنة عُمان من أعلى دول العالم في مؤشر تحويلات العاملين كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حيث احتلت المرتبة الثانية عالميا في عام 2015م، وبلغت هذه النسبة ما يقارب 15.7%. وفي عام 2016م بلغت هذه النسبة 15.5%. كما تشكل تحويلات

العاملين ما نسبته 13.8% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت. في حين تبلغ هذه النسبة أقلها بين دول مجلس التعاون في المملكة العربية السعودية (جدول 30) وهي 6.0%.

جدول 30: تحويلات العاملين المرسلة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%) خلال عام 2016م

	تحويلات العاملين المرسلة (مليار دولار أمريكي)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	التحويلات نسبة إلى الناتج (%)
مجلس التعاون	111.5	1357.0	8.2%
الإمارات	32.7	348.7	9.4%
البحرين	2.4	32.2	7.4%
السعودية	38.9	646.4	6.0%
عمان	10.3	66.3	15.5%
قطر	12.0	152.5	7.9%
الكويت	15.3	110.9	13.8%

كما تظهر الإحصاءات الرسمية تبايناً في معدلات نمو تحويلات العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2016م، حيث بلغ أعلى نمو في تحويلات العاملين خلال عام 2016م في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 6.0%. في حين تراجعت قيمة تحويلات العاملين في سلطنة عُمان بنسبة 6.5.% (شكل 35).

ر

شكل 35: معدل نمو تحويلات العاملين خلال عام 2016م، (%)

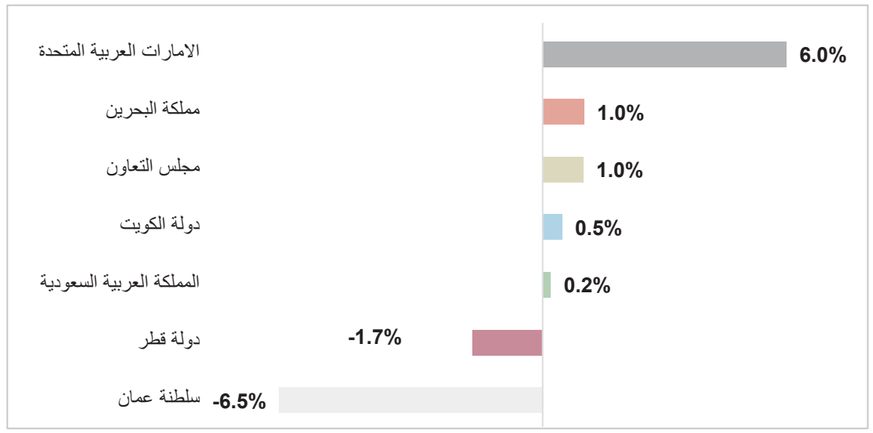

مصادر البيانات
Data Sources

الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
دولة الإمارات العربية المتحدة

Federal Competitiveness
and Statistics Authority
State of United Arab Emirates

http://www.fcsa.gov.ae

هيئة المعلومات
والحكومة الإلكترونية
مملكة البحرين

Information &
eGoverment Authority
Kingdom of Bahrain

http://www.cio.gov.bh

الهيئة العامة للإحصاء
المملكة العربية السعودية

General Authority for Statistics
Kingdom of Saudi Arabia

http://www.stats.gov.sa

المركز الوطني للإحصاء
والمعلومات
سلطنة عمان

National Center for Statistics and
Information.
Sultanate of Oman

http://www.ncsi.gov.om

وزارة التخطيط التنموي
والإحصاء
دولة قطر

Ministry of Development
Planning and Statistics
State of Qatar

http://www.qsa.gov.qa

الإدارة المركزية للإحصاء
دولة الكويت

Central Statistical Bureau
State of Kuwait

http://www.csb.gov.kw